



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:



دور تجارة الخدمات في دعم النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

تحت إشراف الأستاذ (ة):

- وفاء سلامة

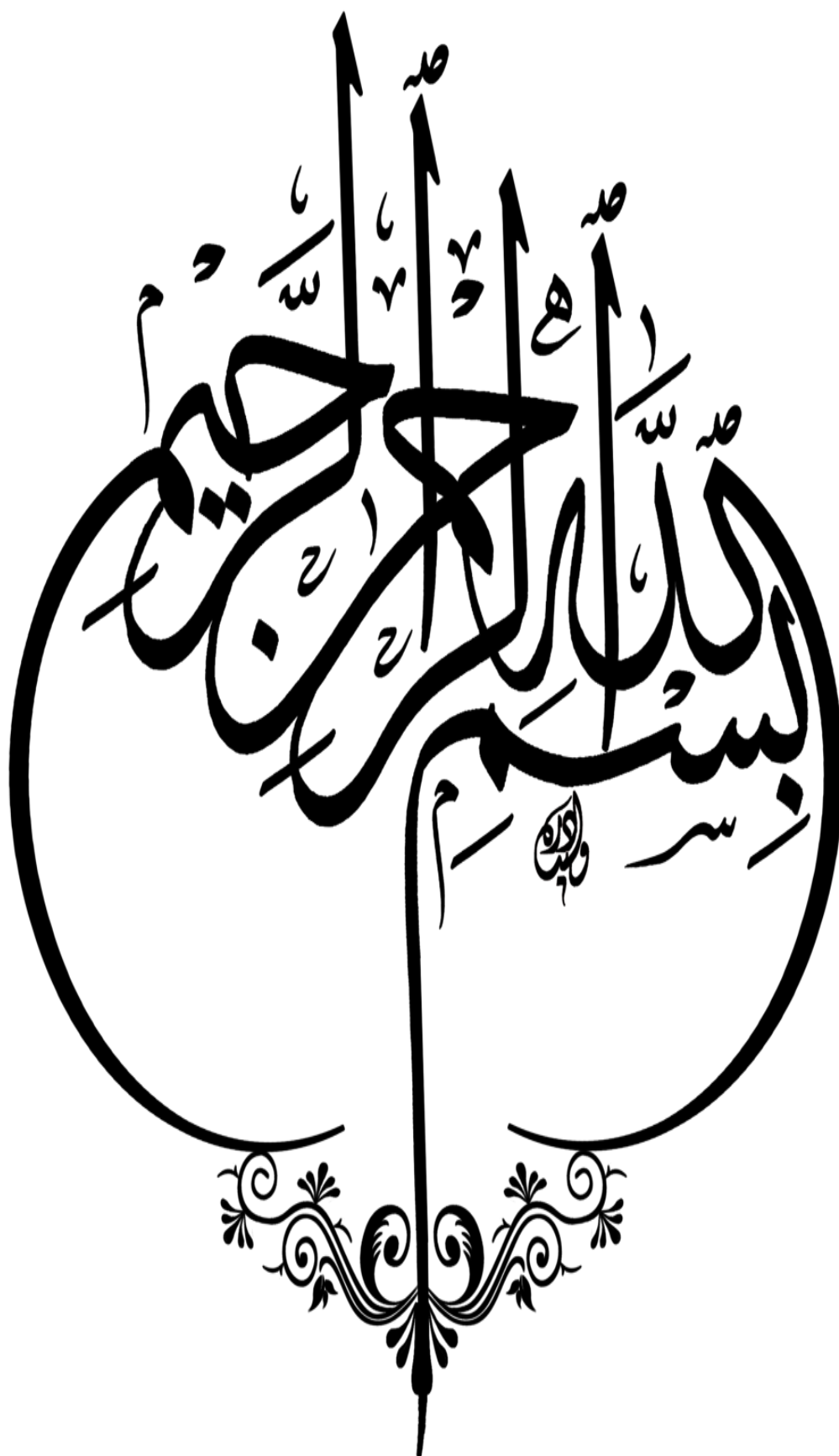
من إعداد الطالبة:

- أحلام المعاوي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
نوال صياد	أستاذ محاضر (ب)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
وفاء سلامة	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا ومقررا
عبد الحفيظ لقوي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مناقشا

السنة الجامعية: 2025 - 2026





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

دور تجارة الخدمات في دعم النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

تحت إشراف الأستاذ (ة):

- وفاء سلامة

من إعداد الطالبة:

- أحلام المعاوي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
نوال صياد	أستاذ محاضر (ب)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
وفاء سلامة	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا ومقررا
عبد الحفيظ لقوي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مناقشا

السنة الجامعية: 2025 - 2026

إهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا، ما كنت لأفعل هذا لولا فضل الله وتوفيقه، فالحمد لله على البدء وعلى الختام

«وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين»

وها أنا اليوم أقطف ثمار جهدي وتعبتي، وأرفع رأسي فخرا، وأهدي ثمرة نجاحي إلى من كان سر هذا الإنجاز. أهدي هذا العمل إلى والدي العزيز رحمه الله، الذي زين اسمي بأجمل الألقاب، وكان دعاؤه ورضاه زادا لي في الحياة، أرجو من الله أن يرحمك ويجعلك من أهل الجنة.

إلى ملاكي في الحياة إلى بسملة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي أُمي الغالية.

وإلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع ارتوى من خيراتهم، أخي وأختي، حفظهم الله وأدام محبتنا.

وإلى جميع الأصدقاء ومن ساعد وساهم في نجاح هذا العمل، شكري وامتناني لكم.

أسأل الله أن يجعل هذا العمل نافعا، لي ولكم جميعا.

الشكر

الحمد لله أولاً وآخراً الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل ونسأله سبحانه أن يجعله علماً نافعا.
أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة "سلامة وفاء" على هذه المذكرة. لما قدمته من توجيهات قيمة ونصائح سديدة، وما بذلته من جهد ومتابعة طوال فترة إنجاز هذا البحث.
كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء اللجنة المناقشة على تفضلهم بقبول قراءة هذه المذكرة وتقييمها، وإثرائها بملاحظاتهم العلمية القيمة.
لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية المساهمين في تكويني العلمي طوال سنوات الدراسة وفي الأخير، أسأل الله تعالى أن يوفق الجميع لما فيه الخير والنجاح.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور تجارة الخدمات في دعم النمو الاقتصادي وتركزت على الإشكالية الرئيسية التالية: ما هو دور تجارة الخدمات في دعم النمو الاقتصادي؟ وذلك من خلال ما تم تناوله في الدراسة حول تعريف تجارة الخدمات والنمو الاقتصادي، وصولاً إلى مؤشرات النمو الاقتصادي وإحصائيات تجارة الخدمات في الجزائر مع تحليل هذه المؤشرات لمعرفة كيف تؤثر تجارة الخدمات في دعم النمو الاقتصادي، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض المفاهيم النظرية المتعلقة بتجارة الخدمات والنمو الاقتصادي ومفاهيم حول الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات الجاتس ومختلف الجوانب المرتبطة بها، والمنهج التحليلي لتحليل البيانات والإحصائيات الخاصة بتجارة الخدمات ومؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر وتفسير تطورها، بغية الوقف على مدى مساهمة هذا القطاع في دعم النمو خلال فترة الدراسة.

كما توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أهمية المكانة التي تحتلها تجارة الخدمات في الاقتصاد العالمي الحالي، ارتباط مساهمة تجارة الخدمات بالنمو الاقتصادي وفقاً للهيكل الاقتصادي المعتمد في الدولة. **الكلمات المفتاحية:** تجارة الخدمات، النمو الاقتصادي، مؤشرات النمو الاقتصادي، الجزائر، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS).

Abstract:

This study aims to highlight the role of trade in services in supporting economic growth. It focuses on the following main research question: what is the role of trade in services in promoting economic growth? To address this issue, the study examines the concept of trade in services and economic growth, as well as the indicators of economic growth and statistics related to trade in services in Algeria. These indicators were analyzed to determine how trade in services contributes to economic growth.

The study relied on the descriptive approach to present the theoretical concepts related to trade in services and economic growth, as well as the concepts associated with the General Agreement on Trade in Services (GATS) and its various aspects. In addition, the analytical approach was used to examine data and statistics concerning trade in services and economic growth indicators in Algeria, and to interpret their evolution in order to assess the contribution of this sector to supporting growth during the study period.

The study reached several findings, the most important of which is the significant role played by trade in services in the national economy. It also concluded that the contribution of trade in services to economic growth varies according to the economic structure adopted by each country.

Keywords: Trade in services, economic Growth, Economic Growth Indicators, Algeria, General Agreement on Trade in Services (GATS).

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
	إهداء
	الشكر
	الملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ - ت	مقدمة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتجارة الخدمات والنمو الاقتصادي	
6	تمهيد
7	المبحث الأول: مدخل إلى تجارة الخدمات
7	المطلب الأول: ماهية الخدمات
7	أولاً - تعريف الخدمات
8	ثانياً - خصائص الخدمات
10	ثالثاً - تصنيفات الخدمات وفق الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
12	المطلب الثاني: ماهية تجارة الخدمات
12	أولاً - مفهوم تجارة الخدمات
13	ثانياً - خصائص تجارة الخدمات
14	المطلب الثالث: الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (الجاتس)
14	أولاً - مفاهيم حول اتفاقية تحرير الخدمات (الجاتس)
15	ثانياً - مجال تطبيق الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات
16	ثالثاً - طرق توريد الخدمة حسب اتفاقية الجاتس
18	المبحث الثاني: مدخل إلى النمو الاقتصادي وعلاقته بتجارة الخدمات
18	المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي
18	أولاً - تعريف النمو الاقتصادي

قائمة المحتويات

19	ثانيا- أنواع النمو الاقتصادي
20	المطلب الثاني: محددات ومقاييس النمو الاقتصادي
20	أولا- محددات النمو الاقتصادي
23	ثانيا- مقاييس النمو الاقتصادي
25	ثالثا- أهمية تجارة الخدمات في دعم النمو الاقتصادي
26	المطلب الثالث: الدراسات السابقة
26	أولا- دراسات باللغة العربية
28	ثانيا- دراسات باللغة الأجنبية
29	ثالثا- القيمة المضافة
30	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: واقع تجارة الخدمات ومدى مساهمتها في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2015-2024

32	تمهيد
33	المبحث الأول: واقع تجارة الخدمات في الجزائر
33	المطلب الأول: تطور قطاع الخدمات في الجزائر خلال الفترة (2015-2024)
33	أولا- تطور قيمة صادرات الخدمات الجزائرية خلال الفترة (2015-2024)
37	ثانيا- تطور قيمة واردات الخدمات الجزائرية خلال الفترة (2015-2024)
39	المطلب الثاني: هيكل تجارة الخدمات في الجزائر خلال الفترة (2015-2024)
39	أولا- تطور هيكل صادرات تجارة الخدمات في الجزائر خلال الفترة (2015-2024)
42	ثانيا- تطور هيكل واردات تجارة الخدمات في الجزائر خلال الفترة (2015-2024)
45	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تجارة الخدمات في الجزائر
48	المبحث الثاني: مساهمة تجارة الخدمات في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر
48	المطلب الأول: مساهمة قطاع الخدمات في النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2024)
48	أولا- تطور مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي
50	ثانيا- مساهمة قطاع الخدمات في التشغيل بالجزائر

قائمة المحتويات

51	ثالثاً- مساهمة قطاع الخدمات في القيمة المضافة للاقتصاد الجزائري
52	المطلب الثاني: واقع الأداء الاقتصادي ومساهمة تجارة الخدمات في دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015- 2024)
52	أولاً- تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015- 2024)
54	ثانياً- مساهمة تجارة الخدمات في الميزان التجاري
56	ثالثاً- مساهمة تجارة الخدمات على مسار النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015- 2024)
57	المطلب الثالث: آفاق تعزيز دور تجارة الخدمات في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر
60	خلاصة الفصل
61- 64	خاتمة
65- 69	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تصنيف درجة الملموسية	8
02	أساليب توريد الخدمة	17
03	تطور قيمة صادرات الخدمات الجزائرية خلال الفترة (2015- 2024)	34
04	تطور قيمة واردات الخدمات الجزائرية خلال الفترة (2015- 2024)	38
05	هيكل صادرات تجارة الخدمات في الجزائر خلال الفترة (2015- 2024)	40
06	تطور هيكل صادرات تجارة الخدمات في الجزائر خلال الفترة (2015- 2024)	43
07	مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة (2015- 2024)	49
08	نسبة التشغيل في قطاع الخدمات خلال الفترة (2015- 2024)	50
09	القيمة المضافة للخدمات خلال الفترة (2015- 2024)	51
10	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015- 2024)	53
11	تأثير قطاع الخدمات على الميزان التجاري خلال الفترة (2015- 2024)	55

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور صادرات الخدمات الجزائرية خلال الفترة (2015 - 2024)	35
02	تطور قيمة واردات الخدمات الجزائرية خلال الفترة (2015 - 2024)	39
03	هيكل صادرات تجارة الخدمات في الجزائر خلال الفترة (2015 - 2024)	41
04	تطور مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2015 - 2024)	49

مقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات هيكلية عميقة، حيث لم يعد الاقتصاد العالمي يعتمد فقط على القطاعات التقليدية المنتجة للسلع، بل أصبح يعتمد بشكل متزايد على قطاع الخدمات الذي بات يمثل ركيزة أساسية في الاقتصاد العالمي، وقد ساهمت التحولات التكنولوجية والرقمية في تعزيز مكانة هذا القطاع، وتوسيع حجم المبادلات الخدمية على المستوى الدولي، حيث لعبت الاتفاقية العامة للتجارة الخدمات الجاتس دورا مهما في تنظيم هذا المجال، باعتبارها أول إطار قانوني متعدد الأطراف ينظم التجارة الدولية في الخدمات ويهدف الى تحريرها وفتح الأسواق بين الدول .

وفي هذا السياق، أصبحت الصادرات الخدمية معيارا أساسيا لقياس مدى اندماج الاقتصاديات في سلاسل القيمة العالمية، باعتبارها مؤشرا يعكس درجة الانفتاح والتكامل الاقتصادي، مما وضع العديد من الاقتصادات لاسيما النامية منها أمام حتمية إعادة هيكلة نماذجها التنموية لتواكب هذا التوجه المتسارع.

وفي هذا الإطار، تسعى الجزائر إلى تحسين موقعها في الاقتصاد العالمي من خلال تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، وهذا عبر تطوير القطاعات الخدمية باعتبارها مصدر واعدا يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

1. إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق يمكن صياغة التساؤل الرئيسي للموضوع بالشكل التالي: ما هو دور تجارة الخدمات في دعم النمو الاقتصادي؟

الأسئلة الفرعية:

من أجل الإلمام بموضوع الدراسة لابد من تجزئة الإشكالية الى أسئلة فرعية تدور حول النقاط التالية:

- كيف يساهم قطاع الخدمات في رفع النمو الاقتصادي؟
- ما هو واقع تجارة الخدمات في الجزائر (اهم الصادرات والواردات)؟
- كيف تؤثر حركة تجارة الخدمات في تحفيز النمو الاقتصادي؟

2. فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: تساهم تجارة الخدمات بشكل إيجابي ومحوري في دعم النمو الاقتصادي وتنافسية القطاعات الإنتاجية عبر قنوات التصدير والاستيراد الخدمي.

الفرضيات الفرعية:

- يساهم قطاع الخدمات بشكل كبير في خلق القيمة المضافة وزيادة النمو الاقتصادي؛

- تتسم تجارة الخدمات في الجزائر بتركيز صادراتها في عدد محدود من الخدمات، مقابل هيمنة خدمات النقل والتأمين والخدمات التقنية على الواردات، مما يعكس اختلال هيكل تجارة الخدمات؛
- تساهم حركة تجارة الخدمات في تحفيز النمو الاقتصادي بالجزائر بشكل إيجابي من خلال دورها الفعال في دعم سياسة التنويع.

3. أسباب اختيار الموضوع:

- الأهمية البالغة التي تكتسبها تجارة الخدمات في الاقتصادات الحالية؛
- الرغبة الذاتية في التعرف على مجالات التجارة الدولية الحديثة وتحليل الهيكل للاقتصاد الجزائري؛
- محاولة تقديم دراسة علمية تساهم في اكتساب معارف تنمي فكرنا وفكر القارئ.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مفهوم تجارة الخدمات، وبيان خصائصها، وأهم أنواعها؛
- توضيح مفهوم النمو الاقتصادي، واستعراض أهم محدداته ومؤثراته، وطرق قياسه والعوامل المؤثرة فيه؛
- تسليط الضوء على واقع تجارة الخدمات في الجزائر، وبيان مدى مساهمتها في دعم النمو الاقتصادي، وإبراز أهم التحديات التي تواجه تطوير هذا القطاع.

5. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعات هامة حول مساهمة تجارة الخدمات في دعم ورفع كفاءة النمو الاقتصادي والذي يعتبر بحد ذاته مقياسا للأداء الاقتصادي خاصة في ظل التوجه نحو تنويع مصادر الدخل، وتعزيز التنمية الاقتصادية.

6. حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تركزت الدراسة على دولة الجزائر من خلال تحليل واقع تجارة الخدمات وأثرها على النمو الاقتصادي الجزائري.

- **الحدود الزمنية:** تشمل الدراسة الفترة الممتدة من 2015 الى 2024 بحيث عرفت هذه الفترة تغيرات اقتصادية أهمها الازمة النفطية وجائحة كورونا وبرامج تنويع الاقتصادي وتعزيز الرقمنة من أجل تطوير قطاع الخدمات.

7. منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض المفاهيم النظرية المتعلقة بتجارة الخدمات والنمو الاقتصادي ومفاهيم حول الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات الجاتس ومختلف الجوانب المرتبطة بها، بينما تم استخدام المنهج التحليلي لتحليل البيانات والاحصائيات الخاصة بتجارة الخدمات ومؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر وتفسير تطورها، بغية الوقف على مدى مساهمة هذا القطاع في دعم النمو خلال فترة الدراسة.

8. صعوبات الدراسة:

يمكن القول بأن أي بحث أكاديمي يواجه مشاكل وعراقيل من أبرزها:

- صعوبة الحصول على بعض البيانات الإحصائية وفي حالة الحصول عليها تكون مختلفة من مصدر إلى آخر؛
- صعوبة الربط بين المؤشرات الخاصة بتجارة الخدمات ومؤشرات النمو الاقتصادي، نظرا لتداخل العوامل المؤثرة في النمو وصعوبة عزل أثر تجارة الخدمات بصورة مستقلة.

9. تقسيمات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية وتحقيق الغرض من الدراسة سنقوم بتقسيم محتوى البحث الى فصلين: الفصل الأول سنتطرق فيه إلى الإطار المفاهيمي لتجارة الخدمات والنمو الاقتصادي، والذي قمنا بتقسيمه إلى مبحثين؛ المبحث الأول مدخل إلى تجارة الخدمات، أما المبحث الثاني مدخل إلى النمو الاقتصادي وعلاقته بتجارة الخدمات.

أما الفصل الثاني جاء تحت عنوان واقع تجارة الخدمات ومدى ومساهمتها في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2015-2024، والذي قسمناه بدوره إلى مبحثين؛ تناولنا في المبحث الأول واقع تجارة الخدمات في الجزائر، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى مساهمة تجارة الخدمات في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لتجارة الخدمات والنمو الاقتصادي

تمهيد:

شهد الاقتصاد العالمي تحولات عميقة خلال العقود الأخيرة، تمثلت أساساً في تزايد أهمية قطاع الخدمات وتنامي دوره في مختلف الأنشطة الاقتصادية، سواء على مستوى المحلي أو الدولي، فقد أصبحت الخدمات تمثل عنصراً محورياً في تحقيق الكفاءة الاقتصادية ورفع مستوى الرفاهية لما تتميز به من تنوع وارتباط وثيق بباقي القطاعات الإنتاجية.

ومع اتساع نطاق المبادلات الدولية، اكتست تجارة الخدمات أهمية متزايدة، خاصة في ظل التوجه نحو تحرير تجارة الخدمات وتطبيق مبادئ الانفتاح الاقتصادي، وهو استدعى وضع أطر تنظيمية دولية تضبط هذا المجال، ومن أبرزها الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات.

في المقابل، يمثل النمو الاقتصادي أحد الأهداف الجوهرية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، كونه يعكس مدى تطور الاقتصاد وقدرته على تحسين مستويات المعيشة. وهذا لارتباطه بزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى أهم الجوانب من خلال مبحثين:

المبحث الأول: مدخل إلى تجارة الخدمات

المبحث الثاني: مدخل إلى النمو الاقتصادي وعلاقته بتجارة الخدمات

المبحث الأول: مدخل إلى تجارة الخدمات

يكتسي قطاع الخدمات أهمية متزايدة في الاقتصاد المعاصر، مما يستدعي الوقوف على ماهيته وفهم مختلف جوانبه، كما أن تنامي دوره على المستوى الدولي أدى إلى بروز ما يعرف بتجارة الخدمات التي أصبحت هي بدورها جزء مهم في المبادلات العالمية، وفي هذا السياق برزت الحاجة إلى إطار دولي ينظم هذا المجال، والمتمثل في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات.

المطلب الأول: ماهية الخدمات

تشكل الخدمات ركيزة محورية في الاقتصاد الحديث، نظرا لدورها الفاعل في تلبية حاجات الأفراد ودعم مختلف الأنشطة الاقتصادية، ونظرا لتنوعها وخصائصها المميزة، فإن الإلمام بماهيتها يعد مدخلا أساسيا لفهم باقي الجوانب المرتبطة بها.

أولاً- تعريف الخدمات:

إن موضوع الخدمات أثار اهتمام الاقتصاديين لذلك يعد مصطلح الخدمات ليس قياسيا لأن أغلب مفاهيم الخدمة هي التأكيد على أنها خدمة غير ملموسة عكس السلع تكون ملموسة.

التعريف الأول: تعني الخدمة "بعض الأشياء التي تنتج وتستهلك بشكل متزامن"¹.

التعريف الثاني: وعرفها kotler على أنها "أي نشاط أو إنجاز أو منفعة يقدمها طرف ما إلى الطرف الآخر وتكون أساسا غير ملموسة ولا ينتج عنها أية ملكية، وإن إنتاجها أو تقديمها قد يكون مرتبطا بمنتج مادي ملموس أو لا يكون"².

التعريف الثالث: وعرفتها الجمعية الأمريكية للتسويق الخدمة بأنها "النشاطات أو المنافع التي تعرض للبيع أو التي تعرض لارتباطها بسلعة معينة"³.

¹ قاسم نايف علوان المحياوي، إدارة الجودة في الخدمات، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 52.

² هاني حامد الضمور، تسويق الخدمات، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 20.

³ كوتلر فيليب Kotler Philip: عالم اقتصاد وتسويق أمريكي ولد سنة 1931، يلقب بأب التسويق الحديث وله مؤلفات عديدة أشهرها كتاب إدارة التسويق.

التعريف الرابع: وهناك تعريف لـ Gronroos يقول فيه أن الخدمة هي "أي نشاط أو سلسلة من الأنشطة طبيعة غير ملموسة، تحدث عادة في تفاعل بين العميل ومقدم الخدمة، بهدف حل مشكلة أو تلبية حاجة معينة"¹.

ومن التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف للخدمات على أنها نشاط غير ملموس يحقق منفعة للأفراد أو المؤسسات.

ثانياً - خصائص الخدمات:

تتميز الخدمات ببعض الخصائص لتفرقتها عن السلع المادية وتتمثل فيما يلي²:

- **الخدمات اللاملموسية:** تعني أن الخدمات لا يمكن اختيارها، مشاهدتها، لمسها، أو سماعها، قبل أن تتم عملية شراءها، وخصوصاً عندما يكون المستهلك لا يملك تجربة سابقة عن الخدمة المقصودة.

وعليه فإن الفكرة أو الرأي المتراكم لدى المستهلك نتيجة الاستخدام أو الانتفاع من الخدمة ذاتها يحدد مدى ملموسيتها من عدمه، وبالتالي يتولد الإشباع منها.

الجدول رقم (01): تصنيف درجة الملموسية

درجة الملموسية	خدمات المنتج	خدمات المستهلك
- الخدمات التي تتصف بعد الملموسية بشكل كامل وأساسي	- الأمن والحماية، أنظمة الاتصال، التمويل اندماج المؤسسات والاكتساب	- المتحف، وكلاء التوظيف، أماكن الترفيه، التعليم خدمات النقل والسفر، المزادات العلنية
- الخدمات التي تعطي قيمة مضافة للسلع الملموسة	- التأمين، عقود الصيانة، الاستشارات الهندسية والإعلانات، وتصميم العبوات والأغلفة.	- خدمات التنظيف، التصليح، التأمين، العناية الشخصية
- الخدمات التي توفر منتجات مادية ملموسة	- متاجر الجملة، وكلاء النقل، المستودعات، البنوك	- متاجر التجزئة، البيع الآلي، الخدمات البريدية، العقارات التبرعات الخيرية

المصدر: هاني حامد الضمور، مرجع سبق ذكره، ص 23.

¹ كريستيان غرونروس Christion Gronroos: أكاديمي وباحث فنلندي يعد من أبرز رواد في مجال التسويق الخدمات، ولد سنة 1947 ومن أشهر مؤلفاته كتاب بعنوان إدارة الخدمات والتسويق: إدارة منطق ربحية الخدمة سنة 1990.

² هاني حامد الضمور، مرجع سبق ذكره، ص 22.

- **التلازمية (عدم الانفصال):** تعني التلازمية درجة الارتباط بين الخدمة والشخص الذي يقوم بتقديم هذه الخدمة نفسها، أي من الصعب فصل الخدمة عن الشخص أو البائع الذي يقدمها لذلك يعد أداء خدمة معينة قد يحدث جزئياً أو كلياً في وقت استهلاكها.

كما أن الخدمات لا يمكن الفصل بين مراحل الإنتاج والتقديم والاستفادة. أي حالة استهلاكها مرتبطة مع وقت إنتاجها، أي تنتج وتباع للاستهلاك أو الانتفاع في نفس الوقت، لهذا لا يستطيع الزبون الحكم على الخدمة قبل شرائها، وهذا على عكس السلع التي تمر عبر مراحل التصنيع والتخزين والبيع ثم يتم استهلاكها في المرحلة الأخيرة.

- **عدم تماثل الخدمة:** في بعض الأحيان يكون من الصعب المحافظة على مستوى واحد من المعايير في المنتج المقدم للمستهلك، وهذا ناتج عن اختلاف وتعدد الخدمات في المكان والزمان والأسلوب الأشخاص الذين يقيمون بعملية الإنتاج والاستفادة من الخدمة، مثلاً نجد عون الاستقبال في أحد الفنادق كفاء يمتلك روح عالية وأسلوب عمل ذكي أثناء تقديم خدمة، فيحصل هذا الفندق على محطة اهتمام لعدد من المستفيدين أكثر من غيره من الفنادق التي لتمتلك أعوان بنفس الكفاءة.

لهذا نجد التعدد والاختلاف في مجال الخدمات عند الموظف الواحد الذي يقدم خدمة واحدة، لأنها تختلف في المكان والوقت المستغرق والحالة النفسية التي يكون عليها الموظف، يحث يقدم الشخص خدمتين لكن ليست متشابهة من حيث الكيفية والتنوعية.

وعلى هذا الأساس يكون من الصعب التوصل إلى مستوى أداء معياري عند إنتاج أو تقديم خدمة، وهذا بسبب الاختلاف والتفاوت الموجد عند قياس الأداء في بعض المؤسسات خدمية خاصة في بعض المجالات منها (الصحة، الاتصالات، النقل) من جهة ومن جهة أخرى كون ان قطاع الخدمات يتصف بعدم المرونة.

ومن أجل التغلب على هذه الصعوبات نجد في الكثير من الأحيان تترك المؤسسات الخدمية الحرية لمقدم الخدمة، من اخذ بعين الاعتبار آراء المستهلكين ومعرفة الاقتراحات حول الخدمة من أجل تحسينها من أي اختلال إن وجد¹.

¹ عبد القادر براينيس، هادية كبير، خصائص الخدمات وأثرها على سلوك المستعملين، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 06، جانفي 2014، ص 335، 336.

- **المخزون (الهلامية والفناء):** العديد من الخدمات ذات الطبيعة هلامية غير قابلة للتخزين فكلما زادت درجة اللاملموسية للخدمة انخفضت فرصة تخزينها، فالخدمات ذات الطبيعة الفنائية لا يمكن حفظها بشكل مخزون لهذا تكون تكلفة التخزين والإيداع منخفضة في المؤسسات الخدمية¹.

- **عدم الملكية:** يعتبر عدم انتقال الملكية صفة واضحة لتمييز بين الإنتاج السلعي والخدمي، لأن المستهلك فقط الذي لديه الحق باستعمال الخدمة لفترة معينة دون امتلاكها على عكس السلع يمكن للمستهلك امتلاكها فوراً شراء السلعة².

ثالثاً- تصنيفات الخدمات وفق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:

من أهم التصنيفات التي قدمت للخدمات، نجد تصنيفات التي وردت في التقرير المقدم من قبل مؤتمر الأمم المتحدة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **تصنيف الخدمات وفقاً لمعيار حادثة المستهلك:** اقترح M. Akatouzain تصنيف الخدمات وفقاً لدرجة حادثة استهلاك الخدمة، بحيث يتميز هذا التصنيف بقدرته على التنبؤ بتطور أنشطة الخدمات كما يقسم هذا التصنيف إلى ثلاث أنشطة خدمية وهي³:

- **الخدمات الحديثة:** تعد مجموعة من الخدمات التي تزداد درجة حداثتها للتغير في متوسط دخل الفرد ووقت الفراغ. وأعتبرها حديثة لأن استهلاكها يعتبر ظاهرة حديثة مثل التعليم والتسلية والخدمات الصحية؛

- **الخدمات التكميلية:** وهي الخدمات المرتبطة بالتصنيع ومستوى النمو الحضاري، مثل أعمال البنوك والمال والتأمين والنقل. كما أن معدل النمو هذه الخدمات يكون مستواه أكبر عند المراحل الأولى للتصنيع ويبدأ بانحدار في المراحل التالية؛

¹ إحسان بن علي، مدخل الخدمات، مطبوعة موجهة لطلبة لسنة أولى ماستر، تخصص تسويق مصرفي، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2021-2022، ص 27.

² آسيا بن عمر، تسويق الخدمات ودورها في تعزيز الميزة التنافسية للمصارف الجزائرية- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة الوادي)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص 8.

³ توفيق عداوي، تحرير تجارة الخدمات وانعكاساته على الخدمات المصرفية والمالية في بعض الدول العربية- دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، الجزائر، 2020-2021، ص 22.

- **الخدمات القديمة:** وهي الخدمات التي كانت موجودة قبل الثورة الصناعية وفي طريقها إلى الاختفاء تدريجياً. وتشمل هذه الأنشطة التي لم تعد مقبولة في المجتمعات الحديثة أي التي فقدت أهميتها مع ظهور التكنولوجيا.

2. تصنيف الخدمات وفقاً لمعيار نوع الخدمات: بتصنيف لخدمات وفقاً لأربع Joachim sungelman and Harley Browning قام كل من أنواع وهي¹:

- **خدمات التوزيع:** المتمثلة في النقل والتخزين والاتصال؛
- **خدمات المنتج:** وهي خدمات البنوك والتأمين والأنشطة المالية والخدمات الهندسية والأعمال والحسابات والاستشارات القانونية؛
- **الخدمات الاجتماعية:** من أمثلتها خدمات الصحة والتعليم كذلك الخدمات الدينية وخدمات البريد والخدمات الترفيهية؛
- **الخدمات الشخصية:** وهي عبارة عن الخدمات المنزلية والإصلاح ومحلات الحلاقة والتجميل والفنادق والمطاعم..... الخ.

3. الخدمات وفقاً لمعيار التكنولوجيا:

- يعتبر هذا التصنيف هو الأكثر مصداقية وهذا راجع لتطورات التكنولوجيا الحاصلة في مجال الاتصال والإعلام حيث قدم المكتب الأمريكي لتكنولوجيا تقسيماً لهذا التصنيف وفقاً لمحتواه التكنولوجي على نوعان هما²:
- **خدمات قائمة على المعرفة:** هي خدمات تعتمد على رأس المال البشري والمتمثلة في الخدمات البنكية والتأمين والخدمات الفنية وخدمات المعلومات التكنولوجية، الإعلان الصور المتحركة والرعاية الصحية والتعليم؛
 - **خدمات ثانوية:** أما في هذه الخدمات ينخفض فيها رأس المال البشري وتعتمد على الطرق التقليدية في الإنتاج وهي الخدمات التجارية وخدمات النقل والتوزيع والتراخيص والسفر وكذلك الخدمات الشخصية وخدمات التسلية.

¹ سفيان غواس، تجارة الخدمات العربية البيئية كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، 2022-2023، ص 78.

² المرجع نفسه، ص 78.

المطلب الثاني: ماهية تجارة الخدمات

أصبحت تجارة الخدمات تمثل مجالا متناميا في إطار التجارة الدولية، لما تتميز به من تنوع في الأنشطة وصعوبة في القياس مقارنة بالسلع. وقد أدى هذا التطور إلى ضرورة تنظيمها ضمن إطار القانوني دولي، تجسد في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات الجات، التابعة لمنظمة العالمية لتجارة وعليه. سيتم في هذا المبحث تناول ماهية تجارة الخدمات من خلال تعريفها وتصنيفاتها وكذا عرض الاتفاقية.

أولا- مفهوم تجارة الخدمات:

تتعدد تعريفات تجارة الخدمات وهذا لاعتبارها من أهم الموضوعات التي تطرقت إليها جولة الجات حيث دارت هذه المفاوضات حول أهمية تحرير تجارة الخدمات الدولية.

ومن بعض التعاريف تجارة الخدمات:

التعريف الأول: تعني تجارة الخدمات في الاصطلاح: النشاط الاقتصادي الذي ينصرف إلى تجارة في كل شيء غير منظور أو غير ملموس، مقارنة بالتجارة في السلع والتي تعتمد على Intangibility or invisibility تجارة في الأشياء المنظورة والملموسة¹.

التعريف الثاني: ويمكن تعريف تجارة الخدمات على أنها المعاملات الاقتصادية غير منظورة والتي تتم بين مقيمين في دولة وغير المقيمين².

التعريف الثالث: وتعني تجارة الخدمات "التجارة غير المنظورة وكل المعاملات التجارية التي تخص تبادل الخدمات من طرف المقيمين في دولة باتجاه الخارج، أو القادمة من الخارج وتسجل في ميزان المدفوعات"³.

¹ رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات (GATS)، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 109.

² سامي أحمد مراد، دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية (الجاتس) في رفع كفاءة أداء الخدمات المصرفية، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 52.

³ سليمة رقية، تحرير الخدمات والمنظمة العالمية للتجارة، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص

ومن خلال هذه التعريف الثلاثة يمكن القول أن تجارة الخدمات هي عملية تبادل الأنشطة غير ملموسة بين أشخاص مقيمين داخل أو خارج الدولة بحيث تدون هذه المعاملات في ميزان المدفوعات ومن بين هذه الخدمات مثل خدمات النقل التأمين الاتصال... الخ.

ثانياً - خصائص تجارة الخدمات:

تتسم تجارة الخدمات ببعض الخصائص التي تجعلها مميزة عن التجارة في السلع وهي كالتالي¹:

- أن عملية إنتاج الخدمة واستهلاكها يجب أن يتم في نفس الوقت وفي نفس المكان لمعظم الخدمات مما يتطلب في هذه الحالة ضرورة انتقال المستهلك إلى بلد منتج الخدمة لكي يستطيع تلقي الخدمة، أو ضرورة إجراء جانب من جوانب عملية الإنتاج في بلد المستهلك، أو انتقال عناصر الإنتاج عبر حدود بلد المنتج والمستهلك، وبناء عليه فإن بعد المستهلك دولياً وبعد المنتج دولياً وانتقال عناصر الإنتاج صفة تميز التجارة الدولية في الخدمات، وهذا يختلف عن التجارة في السلع حيث تنتج السلع في بلد ما وتنتقل عبر الحدود إلى بلد آخر ليتم استهلاكها؛
- الأنشطة الخدمية التي لا تتطلب انتقال كل من الأفراد أو الشركات أي طالبي وعارضي الخدمة خارج حدود الدولة، فهذه الخدمات ممكن أن تصل إلى الأفراد في الدول الأخرى دون الحاجة إلى انتقال هؤلاء الأفراد إلى شركات هذه الخدمات، وكذلك دون الحاجة إلى تمركز هذه الخدمات في الدول الأخرى، بحيث أن تبادل هذه الأنشطة أو هذه الخدمات المنفصلة يتم بطريقة مشابهة لتبادل السلع، ولكن في معظم الحالات يتطلب الأمر تقارب بين منتجي الخدمات ومستهلكيها ويكون انتقال الأفراد ورأس المال في شكل استثمار أجنبي مباشر هما الشكلين لتقديم الخدمات؛
- معظم العوائق في مجال تجارة الخدمات تفرضها الحكومة من خلال اللوائح الحكومية وهي عوائق معقدة لا يمكن قياسها على عكس التجارة في السلع التي يفرض عليها رسوم جمركية يمكن قياسها.

¹ سفيان غواس، مرجع سبق ذكره، ص 88.

المطلب الثالث: الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (الجاتس)

تعد الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات الإطار القانوني المنظم لتجارة الخدمات ضمن منظومة منظمة التجارة العالمية، وقد تم اعتمادها في أعقاب جولة الأوروغواي لتكون أول اتفاقية متعددة الأطراف تستهدف هذا القطاع، وتستند هذه الاتفاقية إلى مجموعة من القواعد الملزمة التي تهدف إلى تنظيم نفاذ الخدمات إلى الأسواق الدولية، من خلال تحديد تعريف العام القانوني للاتفاقية وتحديد مجالات تطبيق الاتفاقية وكذلك من خلال تحديد التزامات الدول الأعضاء في مجالات التحرير التدريجي، وشفافية، وعدم التمييز.

أولاً- مفاهيم حول اتفاقية تحرير الخدمات (الجاتس):

1. تعريف الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات:

هي اتفاقية متعددة الأطراف تابعة لمنظمة التجارة العالمية، تم تحديد اتفاقية الجاتس كأول اتفاقية متعددة الأطراف تضع قواعد لتبادل الخدمات التجارية عبر الحدود، باستثناء الخدمات التي تقدمها الحكومات كجزء من سلطتها السيادية، تم التفاوض عليها خلال جولة التفاوض الأخيرة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف المعروفة باسم جولة أوروغواي، وبدأ تنفيذها في عام 1995. تقدم إطاراً قانونياً لقواعد التجارة في الخدمات وتنشئ آلية للدول لتقديم التزامات بتحرير التجارة في الخدمات بالإضافة إلى توفير آلية لحل النزاعات بين الدول. مما يشمل الشفافية والتحرر التدريجي للتجارة، وتحقيق التوازن بين الحقوق والالتزامات¹.

2. أهداف الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات:

وتتمثل أهدافها فيما يلي²:

- **النفاذ إلى الأسواق:** ويقصد بذلك إزالة أو تخفيف القيود التي تعيق انسياب تجارة الخدمات بين الدول الأعضاء، مثل تحديد نوع أو قيمة الخدمات المسموح باستيرادها؛
- **مبدأ الدولة أولى بالرعاية:** ويقصد بذلك أن تمنح الدولة المزايا التي تمنحها لدولة لباقي الدول، ويمكن الاستثناء من ذلك لمدة خمس سنوات، حيث تتم مراجعة هذه الاستثناءات، مع أنها لا تستمر لمدة أكثر من عشر سنوات؛

¹ الهوارية حمليل، محمد بزارية، دور تحسين الخدمات وتنويعها على تطور سوق التأمين الجزائري في ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات (الجاتس)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 2، 2024، ص 64.

² محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، 2009، ص ص 226،

- **مبدأ المعاملة الوطنية:** وذلك بأن تحصل الشركات الأجنبية على نفس المعاملة التي تلقاها الشركات الوطنية، وأيضا سمح للدول بتأجيل الالتزام بهذا المبدأ بشرط تحديد هذه الاستثناءات وان يتم استحداث قيود جديدة في المستقبل وفي كل الأحوال على الدولة التي تلجا لذلك ان تتشاور مع باقي الدول وان تعوض الدول المتضررة؛

- **الشفافية:** وهذا من خلال نشر جميع الأنظمة والقوانين والقرارات المتعلقة بتجارة الخدمات، مع التعهد بإخطار مجلس تجارة الخدمات بأية تعديلات تطرأ على هذه الأنظمة، كما طلبت الاتفاقية إنشاء ما يسمى "نقطة الاستعلام" (inquiry point) لتوفير كافة المعلومات التي يطلبها المستثمرون الأجانب.

ثانيا - مجال تطبيق الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات:

ويشمل مجال تطبيقها أنواع مختلفة من الخدمات إلا أن هذه الخدمات مقدمة في إطار السلطة الحكومية أي خدمات غير تجارية ذلك أن خصوصية الخدمات والمشاكل التي يطرحها التحرير بعض القطاعات تتم معالجتها من خلال المفاوضات كل قطاع على حدي، بحيث قامت أمانة سر المنظمة العالمية لتجارة بتقسيم الخدمات إلى 12 قطاع تضم 160 قطاع جزئيا¹:

- **الخدمات المقدمة إلى المؤسسات:** الخدمات المهنية، خدمات الإعلام والاتصال، خدمات البحث والتطوير خدمات العقارية، خدمات القرض الإيجاري، وخدمات المقدمة إلى المؤسسات؛

- **خدمات الاتصال:** منها خدمات البريد والمواصلات، خدمات السمعوية والبصرية وخدمات الاتصال الأخرى؛

- **خدمات البناء وخدمات الهندسة المرفقة:** وتضم أعمال المؤسسة إنشاء الورشات والبنىات الهندسة المدنية الإنشاء والتركيب والإنهاء؛

- **خدمات التوزيع:** تضم خدمات الوساطة، السمسرة، تجارة الجملة، نصف الجملة، التجزئة؛

- **خدمات التربية والتعليم:** تضم خدمات التعليم بكل أطواره؛

- **خدمات المحيط:** خدمات الصيانة والتطير والنظيف؛

- **الخدمات المالية:** وتضم الخدمات البنكية وغير البنكية وخدمات التأمين والمؤسسات المالية؛

- **خدمات الصحة والخدمات الاجتماعية:** وتشمل كل من الخدمات الصحية والتطبيب وغيرها؛

¹ سليمة رقية، مرجع سبق ذكره، ص ص 51، 52.

- **الخدمات المتعلقة بالسياحة والأسفار:** تشمل خدمات الفنادق، الإطعام، السفر التجوال وخدمات الإرشاد السياحي؛
- **الخدمات الثقافية والرياضية:** وكالات الطبع والإشهار، المكتبات، الأرشفة، والخدمات الرياضية؛
- **خدمات النقل:** تشمل كل من النقل البحري والبري والجوي، والنقل الحديدي.
- خدمات أخرى.

ثالثاً- طرق توريد الخدمة حسب اتفاقية الجاتس:

لا تواجه عملية تحرير تجارة الخدمات عوائق المتمثلة في الحواجز الجمركية أو مشاكل عبور الحدود كما حول الحال في تجارة السلع، غير أنها تختلف عليها من حيث طبيعة القيود المفروضة، عليها إذ تتمثل هذه القيود في مجموعة من القوانين واللوائح والإجراءات التي تعتمد عليها كل دولة، وقد سعت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات إلى تخفيف هذه القيود وإزالتها تدريجياً بهدف الوصول إلى نظام متبادل حر. كما تشابه كل من تجارة السلع والخدمات في كونها تتطلبان وسيلة لتسليم ما يتم تقديمه أو بيعه، إلا أن الاختلاف يكمن في طبيعة هذه الوسيلة؛ ففي حالة السلع تكون وسيلة التسليم عبارة عن منتجات مادية تامة الصنع كالأجهزة والمعدات، بينما تتخذ في حالة الخدمات أشكالاً وأساليب متعددة. ولتوضيح هذه الأساليب، عرفت الاتفاقية التجارة في الخدمات على أنها توريد أو تقديم الخدمة عبر أربعة أنماط رئيسية وهي¹:

- من إقليم إحدى الدول الأعضاء إلى إقليم دول أعضاء أخرى.
- من إقليم دولة عضو إلى مستهلك الخدمة في دولة عضو أخرى.
- من خلال التواجد التجاري لموردي الخدمات في إقليم دولة عضو آخر.
- من خلال تواجد أشخاص طبيعيين تابعين لدولة عضو في إقليم دولة عضو آخر.

أ. الأسلوب الأول: توريد خدمة عبر الحدود: وهي توريد الخدمات من الأراضي إحدى الدول الأعضاء إلى أراضي البلد العضو الآخر مثال تحويل أموال من بنك البلد العضو إلى مؤسسة مالية أو أحد العملاء في دولة أخرى.

ب. الأسلوب الثاني: الاستهلاك في الخارج: وتعني توجيه الخدمات إلى المستهلك الخارجي، أي إنتاج خدمة في دولة واستهلاكها يكون في دولة عضو آخر، وعلى سبيل المثال نجد السياحة هي الرائدة في هذا النمط فقد يكون

¹ نجيب شريال، طلال زغبة، الآثار المتوقعة لتحرير خدمات السياحة على الاقتصاد الجزائري- دراسة استشرافية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 01، 2019، ص ص 195، 196.

مزود خدمة المرشدين السياحيين الدليل السياحي، فنادق، مطاعم،.... الخ يستهلك المستهلك الخدمات من خلال البقاء في الفندق أو حجز جولة مع المرشدين السياحيين في الدولة المضيفة¹.

ج. الأسلوب الثالث: التواجد التجاري في الخارج: تقديم الخدمات من قبل موردي الخدمات من بلد العضو من خلال التواجد التجاري في أراضي دولة عضو آخر مثل خدمة البنوك بإقامة فروع لبنوك أجنبية، والذي يتضمن وجود شركات أو مشروعات مشتركة أو فتح مكاتب أو إنشاء وكالات... الخ².

د. الأسلوب الرابع: الانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين: أي وجود للأشخاص الطبيعيين يحدث عند الانتقال المؤقت للأشخاص إلى أراضي المستهلك في سياق توريد خدمة سواء لحسابهم الخاص أو كموظف من مورد أجنبي، على سبيل المثال انتقال المهندسون المعماريون إلى خارج البلد للإشراف على أعمال البناء في دولة أخرى وهذا الأسلوب لقي تصدي كبير من طرف الدولة المتقدمة حيث طالب بانتقال الأشخاص الطبيعيين من خلال التواجد التجاري والذي لم يكن في صالح الدول النامية لأنه يفرض التواجد الفعلي لفرع شركة الأم في الدولة التي ينتقل إليها الشخص الطبيعي لأداء الخدمة، وهي تشكل صعوبة كبيرة لكثير من الدول النامية.

الجدول رقم (02): أساليب توريد الخدمة

الأسلوب الأول	الأسلوب الثاني	الأسلوب الثالث	الأسلوب الرابع
توريد خدمة عبر الحدود	الاستهلاك في الخارج	التواجد التجاري في الخارج	الانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين
إمداد خدمة من دولة عضو إلى دولة عضو آخر	استهلاك خدمة في الخارج انتقال مستهلك من دولة عضو إلى دولة عضو أخرى	انتقال مقدم أو منتج الخدمة من دولة عضو إلى دولة عضو أخرى	انتقال أشخاص طبيعيين من دولة عضو إلى دولة عضو أخرى

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: نجيب شربال، طلال زغبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 195، 196.

¹ نجيب شربال، طلال زغبة، مرجع سبق ذكره، ص 196.

² المرجع نفسه، ص 196.

المبحث الثاني: مدخل إلى النمو الاقتصادي وعلاقته بتجارة الخدمات

يعد النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها في تقييم أداء الاقتصاديات الوطنية، نظرا لارتباطه الوثيق بعملية التنمية الاقتصادية الشاملة، بحيث لا يقتصر على زيادة الناتج المحلي الإجمالي فحسب، بل يشمل أيضا تحسين كفاءة استخدام الموارد والتطور الهياكل الاقتصادية وتعزيز القدرات الإنتاجية.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من أبرز المفاهيم الاقتصادية التي حظيت باهتمام كبير من طرف الباحثين والاقتصاديين، نظرا لدوره المحوري في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول. فهو يعكس قدرة الاقتصاد على زيادة إنتاجه من السلع والخدمات وتحسين مستوى الدخل والرفاهية للأفراد. لذلك سيتم في هذا المطلب التطرق إلى ماهية النمو الاقتصادي من خلال عرض تعريفه وأنواعه.

أولاً- تعريف النمو الاقتصادي:

يوجد عدة تعاريف للنمو الاقتصادي من بينها:

التعريف الأول: "إن اصطلاح النمو الاقتصادي يستخدم للإشارة إلى مظاهر التقدم الاقتصادي أو دلائله، وعلى الأخص الزيادة في الدخل القومي الحقيقي والمتوسط الدخل"¹.

التعريف الثاني: وكذلك "يعد النمو الاقتصادي من أهم الأهداف والوظائف التي تسعى الدولة لتحقيقها، ويعني الزيادة في كمية السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في البلد خلال مدة زمنية معينة وعادة ما يقاس معدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي gdp والذي يعد مؤشرا مهما لبيان وضع الاقتصاد لدولة ما"².

¹ إبراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي من منظور الاقتصاد الإسلامي والأنظمة الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 59.

² سلطان النصرأوي وآخرون، القطاع السياحي والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018 ص 117، 118.

التعريف الثالث: "يعرف على أنه عملية يزداد فيها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي السائد في دولة ما خلال مدة زمنية معينة"¹.

ومن خلال ما سبق يمكن حصر تعريف النمو الاقتصادي فيما يلي: يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة لنواتج المحلي الإجمالي لدولة ما خلال فترة زمنية معينة، لما يعكسه من توسع القدرة الإنتاجية وتحسين الأداء الاقتصادي.

ثانياً - أنواع النمو الاقتصادي:

يوجد لنمو الاقتصادي ثلاث أنواع مختلفة وهي²:

- **النمو التلقائي:** وهو النمو الذي يحدث بشكل عفوي بفعل القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد القومي دون تدخل الدولة، أو دون إتباع تخطيط عملي على المستوى القومي؛
- **النمو العابر:** وهو النمو الذي لا يملك صفة الاستمرار والثبات، إنما يظهر في ظروف استثنائية كنتيجة لعوامل طارئة خارجية في العادة لا تلبث أن تزول معيدة النمو إلى معدله السابق؛
- **النمو المخطط:** وهو الذي لا يتحقق إلا بوجود التخطيط الشامل والكامل للموارد الاقتصادية ومتطلبات المجتمع وهو يرتبط بقدرة المخطط وفعاليته ومشاركة الأفراد والمؤسسات في عملية التخطيط على جميع الأصعدة والمستويات.

¹ حميدة رايح، استراتيجيات وتجارب دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة - دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر والتجربة الصينية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص 37.

² أحمد جمال الجسار، أثر الاستثمار في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص 37.

المطلب الثاني: محددات ومقاييس النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من أبرز المؤشرات التي تعكس مستوى الأداء الاقتصادي للدول وقدرتها على تحقيق التنمية والرفاه الاجتماعي، ويتأثر هذا النمو بمجموعة من العوامل الاقتصادية والبشرية والتكنولوجية التي تسهم في زيادة الإنتاج والدخل الوطني، كما تتطلب دراسة النمو الاقتصادي التعرف على المحددات التي تؤثر فيه، إضافة إلى المقاييس المعتمدة لقياسه وتقييم تطوره عبر الزمن، وتبرز أهمية هذه المقاييس في تحديد مدى نجاح السياسات الاقتصادية وتحقيق الأهداف التنموية. وعليه، سيتم في هذا المطلب التطرق إلى أهم محددات النمو الاقتصادي وأبرز المؤشرات المستخدمة لقياسه.

أولاً- محددات النمو الاقتصادي:

تعد محددات النمو الاقتصادي من العوامل الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر في تحقيق النمو الاقتصادي إذ تساهم في دفع عجلة التنمية وتعزيز تطور الدول ورفاهيتها. وتتمثل هذه المحددات فيما يلي:

1. تراكم رأس المال: يعرف رأس المال على أنه مجموع السلع توجد في وقت معين في اقتصاد معين، تعد عملية تراكم رأس المال¹.

وتعتبر عملية تراكم رأسمالي عملية مهمة لتحقيق النمو لكن هذه العملية تتطلب توفر الموارد المالية التي تساهم في تكوين حجم مناسب من الادخارات الحقيقية، مما يستدعي وجود أجهزة ومؤسسات تمويل القادرة على تعبئة هذه المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، وذلك يتطلب توفر مواد الخام والقدرات البشرية والمستلزمات المادية اللازمة وفي حالة عدم توفر ذلك، فإن التوسع النقدي يؤدي إلى تضخم بدلا من خلق استثمارات، كما يعرف على البلدان النامية أنها تعاني من ارتفاع النمو السكاني ونقص الموارد، مما يضعف قدرتها على تكوين رأس المال ويحد من زيادة نصيب الفرد منه، وبالتالي البلدان النامية بحاجة إلى تراكم رأس المال الذي يزيد من ارتفاع أو إضافة نوعية الموارد وهذا من أجل زيادة العملة الإنتاجية².

ويمكن التعبير عن العلاقة بين زيادة الإنتاج ورأس المال من خلال المعادلة التالية:

¹ أحمد جمال الجسار، مرجع سبق ذكره، ص 43.

² محمد العباسي، برامج التنمية الاقتصادية وآثارها على الجنوب الكبير - دراسة ولاية إيليزي (2001-2019)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019-2020، ص 10.

$$dy = \frac{dk}{m}$$

dy : هي زيادة في الإنتاج

dk : الزيادة في رأس المال المستثمر

m : معامل رأس المال

ويمكن القول من خلال المعادلة إن dy : يعبر عن الزيادة الحاصلة في الدخل القومي (الناتج القومي الإجمالي) بحيث إن تغيير أو تعبير آخر يؤثر على معدل النمو الاقتصادي¹.

2. الموارد الطبيعية: يقصد بها الأراضي الصالحة للزراعة، والموارد مثل النفط والغاز الطبيعي ومختلف المعادن والثروة الحيوانية والغابية².

حيث يوجد تباين واضح بين الباحثين حول الدور الذي تلعبه الموارد في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذا يرى فريق منهم أن هذه الموارد تمثل عنصر حاسما في عملية التنمية مستدلين بما حققته بعض الدول المتقدمة مثل إنجلترا وفرنسا حيث ارتبط توفر الموارد الطبيعية لديها بمعادلات نمو مرتفعة.

وفي المقابل الفريق الآخر يرى أن الموارد الطبيعية لا تعد عاملا حاسما في تحقيق التنمية، لكنها تساعد في ذلك، فهناك بعض البلدان رغم افتقارها للموارد الطبيعية استطاعت تحقيق تنمية جيدة كما توجد دول نامية رغم وفرة الموارد الطبيعية فيها إلى أنها لم تحقق تنميتها في الوقت الحاضر.

وفي سياق هذا الحديث يظهر الفرق بين الدول المتقدمة والدول النامية، بحيث تتميز الدول المتقدمة بامتلاكها مستوي عال من التقدم التكنولوجي ووفرة رأس المال، العامل البشري، إضافة إلى التطور أساليب الإنتاج مما يمنحها قدرة في الإحلال والمبادلة بين عناصر الإنتاج والعملية الإنتاجية من خلال تعويض نقص عنصر معين من الموارد الطبيعية بعنصر آخر متوفر كما أنها تستطيع إنتاج بدائل صناعية للموارد الطبيعي أو تعويض النقص من خلال عملية استيراد هذا المورد.

¹ محمد العباسي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² وهيبة شحات، النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والآفاق: دراسة قياسية للفترة 1990-2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص إقتصاد كلي مطبق، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021-2022، ص 14.

أما الدول النامية تعاني من محدودية رأس المال، وتأخر في التطور التكنولوجي وانخفاض كفاءة العنصر البشري، وكذلك ضعف جهازها الإنتاجي وعدم مرونته الذي يقلل من قدرته في إحلال عناصر الإنتاج محل بعضها البعض، والحد من إمكانية إنتاج بدائل صناعية، كما يضعف قدرتها على استيراد الموارد الطبيعية اللازمة لدعم عملية التنمية¹.

3. القوة العاملة (العنصر البشري): تمثل القوة العاملة الفئة النشطة والقادرة على العمل من السكان وهي الفئة التي تتراوح أعمارهم بين السن الأدنى والسن الأعلى المسموح به للعمل².

يعتقد العديد من الاقتصاديين إن وجود مدخلات العمل من المهارات و المعرفة و انضباط القوى العاملة من أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، حتى في حالة امتلاك الدول لأحدث التقنيات مثل الآلات والحواسيب والمعدات الصناعية المبتكرة، إلا أنها بحاجة إلى يد عاملة مؤهلة قادرة على تشغيلها وصيانتها بكفاءة عالية، لذلك يعد تحسين مستوى التعليم، وتطوير الأنظمة الاقتصادية وكذلك تعزيز الانضباط المهني وبالإضافة إلى رفع كفاءة العمال في التعامل مع التقنيات الحديثة، كلها عوامل أساسية تساهم في زيادة الإنتاجية ورفع معدلات النمو الاقتصادي³.

4. التغير التقني والابتكار: يعد التغير التقني والابتكار من العناصر الأساسية والحيوية في تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة فقد ساهم التطور الكبير في التقنيات الحديثة، خاصة في المجالات الالكترونيات وتكنولوجيا المعلومات والحاسوب، تحولات جوهرية في أساليب الإنتاج كما أدى هذا إلى إدخال منتجات وخدمات جديدة إلى الأسواق وهذا ينعكس إيجاباً على رفع الكفاءة الإنتاجية، وتحسين جودة السلع والخدمات، وزيادة حجم الإنتاج وكذلك رفع معدلات النمو الاقتصادي⁴.

¹ محمد العباسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 12، 13.

² بوزيد بن بارة، عبد القادر دنوبيات، أثر الإنفاق العام الصحي على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل خلال الفترة (2001-2019)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، 2022، ص 491.

³ محمد إسماعيل وآخرون، مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية، العدد 106، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص 4.

⁴ المرجع نفسه، ص 5.

ثانيا - مقاييس النمو الاقتصادي:

تتمثل طرق قياس النمو الاقتصادي في المعايير التي توصلنا إلى معرفة معدل التغير في حجم الاقتصاد بلد مقارنة بفترات زمنية معينة سابقة حيث يتم استخدام مجموعة من المؤشرات تعطي نتائج في نفس اتجاه النمو الاقتصادي الذي يحققه المجتمع، وتتمثل هذه المؤشرات في:

1. متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج:

عادة يتم استخدام مؤشر النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار قدرة البلد على زيادة الإنتاج نسبة إلى معدل النمو السكاني، أو بالأحرى، بمعدل النمو السكاني. وفي هذا الصدد، يتم استخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمعيار لقياس دالة الرفاهية الاقتصادية، العامة للسكان، حيث يشير هذا المؤشر إلى كمية السلع والخدمات المتاحة لكل مواطن في دولة.

حسب "Gustav Rains" يمثل متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي المؤشر الأكثر دقة للنمو الاقتصادي، فإذا زاد الدخل القومي لبلد ما بمعدل أسرع من معدل نمو السكاني، فهذا يدل بدون شك على وجود علاقة النمو الاقتصادي في البلد بأكمله. ومن جهة أخرى، حدوث زيادة في الناتج الإجمالي قد تكون مؤشرا للنمو الاقتصادي، ولكن ليس في جميع الحالات، حيث يظهر المشكل عندما يكون معدل نمو السكان أكبر من معدل الزيادة في الدخل القومي الحقيقي، وبالتالي في هذه الحالة سيكون هناك انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي. يشير الدخل الفردي لمتوسط الدخل الذي يحصل عليه الفرد، ويحسب عن طريق قسمة الدخل القومي على عدد سكان الدولة، ويمكن حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل على أساس أسعار السنة الحالية، أو أسعار سنة الأساس، وفقا لذلك، هناك نوعين من الدخل الفردي¹:

- متوسط الدخل الفردي النقدي: يقدر الدخل الفردي النقدي لدولة كما يلي:

$$\text{متوسط الدخل الفردي النقدي} = \frac{\text{الدخل القومي للأسعار الجارية}}{\text{إجمالي عدد السكان}}$$

بما أن الدخل القومي يساوي القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال السنة، وبما أن القيمة السوقية للسلع والخدمات تساوي الكمية "Q" مضروبة في السعر "P"، فإنه يمكن كتابة ما يلي:

¹ زكرياء مسعودي، خليفة عزي، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج FMOLS وECM -دراسة قياسية للفترة (1980-2017)، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 07، ديسمبر 2019، ص ص 67، 68.

$$\text{متوسط الدخل الفردي النقدي} = \frac{P \times Q}{\text{إجمالي عدد السكان}}$$

في حالة بقاء عدد السكان ثابت، فإن متوسط الدخل الفردي النقدي يمكن أن يرتفع سواء عند ارتفاع الكمية "Q" ارتفاع الأسعار "P"، فإن ذلك يعكس فقط انخفاض في القدرة الشرائية للأفراد، وبالتالي انخفاض مستواهم المعيشي، وهو ما لا يجعل متوسط الدخل الفردي النقدي مؤشرا جيدا للنمو الاقتصادي.

- **متوسط الدخل الفردي الحقيقي:** يقدر الدخل الفردي الحقيقي بافتراض أن المستوى السعر "P" يبقى ثابتا، لذلك يطلق عليه كذلك الدخل الفردي بالأسعار الثابتة أو بأسعار سنة المقارنة، وبالتالي في حالة بقاء عدد السكان ثابت، فإن متوسط الدخل الفردي الحقيقي سيرتفع فقط عند ارتفاع كمية السلعة والخدمات "Q".

ثبات عدد السكان وزيادة كمية السلع والخدمات يعني زيادة توفر السلع والخدمات لكل فرد من سكان دولة ما، وبهذا الشكل يعتبر متوسط الدخل الفردي الحقيقي أفضل مؤشر للنمو الاقتصادي بالمقارنة مع الدخل الفردي النقدي.

يقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام، ما يسمى بمعدل النمو البسيط، ويعبر عليه من خلال المعادلة التالية¹:

$$GR = \frac{y_t - y_{t-1}}{y_{t-1}} \times 100$$

GR: معدل النمو البسيط

y_t : متوسط الدخل الحقيقي في السنة الحالية

y_{t-1} : متوسط الدخل الحقيقي في السنة السابقة

ويمكن حساب معدل النمو السنوي المركب CAGR بالطريقة التالية²:

$$CAGR = \left[\left(\frac{EV}{BV} \right)^{\frac{1}{n}} - 1 \right]$$

¹ جمال الدين صادقي، محددات النمو الاقتصادي وعلاقتها بتحولات التنمية المستدامة - حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجريبية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2023-2024، ص 8.

² CFI, CAGR A measure of an investment's annual growth rate over time, https://corporatefinanceinstitute.com/resources/valuation/what-is-cagr/?utm_, 06 juillet 2026, 01:33.

بحيث:

$CAGR$: معدل النمو المركب

EV : القيمة في نهاية الفترة

BV : القيمة في بداية الفترة

n : عدد السنوات

2. الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر حجم الناتج المحلي الإجمالي من بين المؤشرات الأكثر استخداماً لقياس النمو الاقتصادي لدولة فالنمو يعكس الزيادات في الطاقة الإنتاجية، والتغيرات في معدل استخدام هذه الطاقة.

بحيث يضم إجمالي إنفاق القطاع المحلي: إنفاق القطاع الخاص الأفراد والعائلات أي (الاستهلاك C) إجمالي نفقات قطاع الأعمال والمؤسسات (الاستثمار I) ومجموع نفقات القطاع العام (الإنفاق الحكومي G) صافي المعاملات التجارية هي عبارة عن الحجم الكلي للصادرات X ناقص الحجم الكلي للواردات M ومن ثم يمكن التعبير عن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالمعادلة التالية¹:

$$Y = C + I + G + X - M$$

ثالثاً - أهمية تجارة الخدمات في دعم النمو الاقتصادي:

شهد قطاع الخدمات خلال الأعوام الأخيرة تطوراً كبيراً جعله من أهم القطاعات المساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي. هذا راجع للدور الحيوي التي تؤديه مختلف الأنشطة الخدمية في دعم العملية الإنتاجية وتحسين كفاءة الاقتصاد الوطني، بحيث أصبحت تشمل خدمات متطورة مثل الاتصالات، النقل، التأمين، الخدمات المالية السياحة والخدمات الرقمية، التي أصبحت تمثل جزءاً أساسياً من التجارة الدولية الحديثة. وتساهم تجارة الخدمات في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تحسين مناخ الاستثمار وتسهيل المبادلات التجارية وزيادة كفاءة المؤسسات الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي.

ازدادت مساهمة الخدمات في اقتصاديات العالم بشكل ملحوظ بمرور الوقت ارتفعت حصة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 53% إلى 67% بين عامي 1970 و 2021. وقد حدثت الزيادة في مساهمة

¹ زكرياء مسعودي، خليفة عزي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في اقتصاديات ذات مستويات تنمية مختلفة، وترافقت مع انخفاض ملحوظ في الحصة النسبية للزراعة.

كان التحول نحو الخدمات واضحاً في الاقتصادات النامية في معظم أنحاء العالم النامي، تجاوز نمو إنتاج الخدمات نمو الصناعة والزراعة، علماً أساس مجموعات دخل البنك الدولي، كان التحول نحو الخدمات أكثر وضوحاً بالنسبة للاقتصادات ذات الدخل المتوسط الأعلى والدخل المرتفع، حيث نمت حصص الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي من 40% إلى 56% ومن 59% إلى 75% على التوالي بين عامي 1970 و 2021.

كما زادت حصة الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المنخفضة الدخل خلال هذه الفترة من 36% إلى 42% ومن ذلك كان هذا النمو أقل وضوحاً مما هو عليه في بقية الاقتصادات النامية وتساهم الخدمات اليوم بنسبة 75% من الناتج المحلي الإجمالي وفرص العمل في معظم الاقتصادات المتقدمة، إذن تشكل الخدمات الآن النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي عالمياً¹.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة من الركائز الأساسية في البحوث العلمية إذ تساهم في تقديم فهم أعمق لموضوع محل الدراسة من خلال عرض وتحليل الجهود البحثية التي تناولته من قبل، وقد ركزت هذه الدراسات على إبراز دور تجارة الخدمات في دعم النمو الاقتصادي.

ويهدف هذا المبحث إلى استعراض أهم الدراسات باللغة العربية واللغة الأجنبية مع توضيح أبرز نتائجها والمناهج المتبعة فيها، بما يساعد على توجيه الدراسة الحالية والاستفادة من مخرجاتها العلمية.

أولاً- دراسات باللغة العربية:

1. دراسة بشرول فيصل (2021) أثر تجارة الخدمات على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية (الجزائر المغرب تونس): دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل خلال الفترة (2005 - 2019)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة مصطفى اسطembولي بمعسكر، الجزائر.

انطلق الباحث من خلال دراسته في طرح التساؤل التالي: ما أثر تجارة الخدمات في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول المغاربية؟

¹ World Trade Organization, **Trade in Services for Development: Fostering Sustainable Growth and Economic Diversification**, World Trade Organization, Geneva, Switzerland, 2023, p p 14, 15.

حاول الباحث قياس أثر تجارة الخدمات على النمو الاقتصادي في عينة من الدول المغاربية هي (الجزائر، المغرب، تونس)، بتقدير نموذج بانل خلال مدة زمنية 2005-2019 وتم اختيار هذه العينة بسبب التقارب الجغرافي والتشابه في بعض الخصائص الاقتصادية.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم الإجابة عن الإشكالية من خلال إتباع المنهج التحليلي والقياسي من خلال جمع البيانات وقياسها باستعمال نموذج بانل الساكن وأوضحت هذه الدراسة بعض من النتائج أهمها: إن تحقيق معدلات نمو مرتفعة عن طريق التجارة السلعية أصبح غير كافٍ لذا وجب تحسين قطاع تجارة الخدمات وجعله أكثر منافسة باعتبار أن تحرير التجارة الخارجية أمر ضروري لانضمام إلى المنظمة العالمية لتجارة ومنطقة التجارة الحرة العربية كما توصل الباحث إلى نتيجة أخرى بحيث أوضحت دراسته إن العمل على الشفافية يساعد على تحقيق تكتل اقتصادي موحد في مختلف القطاعات الاقتصادية و العمل على بناء شركات اقتصادية في العالم الخارجي من خلال فتح المجال للاستثمارات الأجنبية المباشرة .

2. دراسة سفيان غواس (2022-2023) تحرير تجارة الخدمات العربية البينية كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.

تطرق الباحث في دراسته حول تحرير تجارة الخدمات العربية البينية كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي من خلال الإشكالية التالية: كيف تساهم تحرير تجارة الخدمات العربية البينية في دفع مسيرة التكامل الاقتصادي العربي؟

وهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقديم طرح نظري شامل لموضوع التكامل الاقتصادي العربي وتجارة الخدمات محاولة الوقوف على تجارة الخدمات العربية، ومعرفة مدى مساهمتها في دفع عجلة التكامل العربي وحتى يتمكن الباحث من الإجابة على التساؤل الرئيسي اعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي اعتمد على المنهج التحليلي الاستقرائي والذي يساعد إعطاء صورة واضحة عن الموضوع المتناول، ومن بعض النتائج التي وصل إليها الباحث إن تجارة الخدمات تعتبر من أهم روافد اقتصاديات البلدان لأثرها على تشغيل و القدرة التنافسية ورفاه المجتمعات ، بحيث يساهم قطاع الخدمات مساهمة كبيرة و متنامية في الاقتصادات معظم البلدان العربية، من حيث نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي، وقدرته على استيعاب القوى العاملة ، وحصته من الصادرات.

ثانيا - دراسات باللغة الأجنبية:

1. Maune. Alexander, trade in services_economic growth nexus_Analysais of the growth impact of Trade in services in SADC countries, journal of économies and behavioral studies , 11 (2), (2019).

حللت هذه الدراسة تجارة الخدمات ودورها في دفع النمو الاقتصادي في عشر دول مختارة من منطقة مجموعة التنمية للجنوب الإفريقي، باستخدام نماذج الانحدار القياسي. بحيث انطلق الباحث في دراسته من خلال طرحه التساؤل الرئيسي: هل توجد علاقة بين التجارة الخدمات والنمو الاقتصادي في الدول ASDC، وهل تساهم هذه التجارة في تحقيق النمو والتنمية أم لا؟

وهدفت هذه الدراسة إلى تقديم رؤى حول تجارة الخدمات في الدول العشرة للجنوب الإفريقي، ومحاولة الكشف عن هذا القطاع غير مستغل أو مهمل، كما تقوم بتحليل العلاقة بين تجارة الخدمات والنمو الاقتصادي باستخدام الأسلوب القياسي والتحليلي وتم استخدام خمسة متغيرات في التحليل الاقتصادي القياسي، وتشير النتائج إلى أن الصادرات الخدمات تؤثر إيجابيا وبشكل كبير على النمو الاقتصادي وهو ما يتماشى مع ما هو متوقع في الأدبيات، كما سجلت صادرات الخدمات اثرا يعادل تقريبا ثلاثة أضعاف تأثير الواردات من الخدمات.

2. Mouhamadou, Moustafa, "analyse des effets du commerce régional sur la croissance économique des pays de L'UEMOA", revue française d'économie et de gestion, 5 (12), 2024.

تتناول هذه الدراسة موضوع أثر التجارة الإقليمية على النمو الاقتصادي في الدول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا UEMOA، من خلال محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: هل تؤثر التجارة الإقليمية داخل الاتحاد على النمو الاقتصادي للدول الأعضاء؟

وينطلق الباحث من فرضية أساسية مفادها أن الانفتاح التجاري والتكامل الإقليمي لهما تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، في حين قد تكون بعض التدفقات مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير فعالة في هذا السياق.

وتهدف الدراسة إلى تحليل أثر التجارة الإقليمية داخل الاتحاد على النمو الاقتصادي لدول الأعضاء، مع إبراز العوامل المفسرة لضعف المبادلات التجارية البينية، وتحديد مدى مساهمة الانفتاح التجاري في دعم النمو الاقتصادي.

أما من الناحية المنهجية، فقد اعتمد الباحث على منهج وصفي تحليلي مدعوم بدراسة قياسية، باستخدام بيانات مستمد من قاعدة بيانات البنك الدولي، وذلك لقياس العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

وقد توصل الباحث إلى بعض النتائج أبرزها أن زيادة درجة الانفتاح التجاري يؤدي إلى رفع النمو الاقتصادي داخل دول الاتحاد مما يؤكد العلاقة الإيجابية بين التجارة الإقليمية والنمو الاقتصادي، وفي المقابل تبين أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تؤثر بشكل معنوي على النمو بسبب ضعف جاذبيتها في المنطقة بحيث أعطى بعض التوصيات منها ضرورة تعزيز البنية التحتية، وتنسيق السياسات الاقتصادية بين دول الأعضاء وكذلك تشجيع التنويع الاقتصادي، إلى جانب رفع مستوى التبادل التجاري البيني لتحسين الأداء الاقتصادي الإقليمي.

ثالثا - القيمة المضافة:

تكمن أهمية دراستنا في إبراز أهمية تجارة خدمات كقطاع واعد في الاقتصاد الجزائري، حيث كانت الإحصائيات محدودة في هذا المجال، هنا تبرز دراستنا مدى مساهمة هذا القطاع حديثا في الناتج الداخلي الخام وفي النمو الاقتصادي، باعتباره أحد القطاعات التي تحاول الجزائر جاهدة ترقيته لتحقيق التنويع الاقتصادي في السنوات الأخيرة.

خلاصة الفصل

تعد تجارة الخدمات أحد أهم مظاهر التحول الاقتصادي العالمي المعاصر حيث لم تعد تقتصر على التبادل السلع التقليدية، بل أصبحت الخدمات تحتل مكانة متقدمة باعتبارها نشاطا اقتصاديا غير مادي يتميز بخصائص أساسية أبرزها اللاملموسية وعدم القابلية لتخزين، والتلازم بين الإنتاج والاستهلاك هذا الطابع الخاص جعلها تختلف جذريا عن السلع، مع اتساع نطاقها ليشمل خدمات حديثة مرتبطة بالتكنولوجيا والاتصال والتمويل، مما يعكس تطور البنية الاقتصادية العالمية.

وقد أدى هذا التطور إلى بروز تجارة الخدمات كعنصر فاعل في الاقتصاد الدولي، نظرا لقدرتها على خلق قيمة مضافة مرتفعة وتحسين أداء الاقتصادي، وتعزيز تنافسية الدول، كما ساهمت عملية تحرير هذا القطاع ضمن اتفاقية الدولية لتقليص القيود أمام تدفق الخدمات، بما سمح بتوسع فرص الاندماج في الأسواق العالمية ودعم مسار الانفتاح الاقتصادي.

في المقابل، يظهر النمو الاقتصادي كمؤشر يعكس مستوى تطور النشاط الاقتصادي من خلال قياس زيادة الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة، ويتحدد هذا النمو بمجموعة من العوامل المتداخلة، تشمل الاستثمار ورأس المال البشري والتقدم التكنولوجي الذي يلعب بدوره عامل أساسي في التطور الاقتصادي في جل المجالات، وبقاس النمو الاقتصادي من خلال مؤشرات كمية أبرزها الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو السنوي باعتبارهما الأدوات الأكثر استخداما في التحليل الاقتصادي وترتبط تجارة الخدمات بالنمو الاقتصادي غالبا بعلاقة إيجابية من خلال بعض الدراسات، حيث تسهم في رفع الإنتاجية وتسهيل نقل المعرفة والتكنولوجيا وتحفيز الاستثمار المباشر وكل هذا يؤدي إلى رفع أداء الاقتصاد العالمي، غير أن قوة هذا التأثير تختلف من دولة إلى أخرى تبعا لدرجة الانفتاح الاقتصادي، وهيكل قطاع الخدمات، ومستوى تطور الاقتصادي.

الفصل الثاني:

واقع التجارة الخدمات ومدى مساهمتها في دعم النمو
الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2015-2024

تمهيد:

شهد قطاع الخدمات في الجزائر خلال الفترة (2015-2024) تطورات متباينة تأثرت بالتحولات الاقتصادية الداخلية والظروف الدولية، مما جعله أحد القطاعات المهمة في دعم النشاط الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل الوطني. وقد تزايد الاهتمام بهذا القطاع في ظل التوجه نحو تقليص الاعتماد على المحروقات وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في النمو الاقتصادي. وتضم التجارة الخدمية العديد من الأنشطة الحيوية، مثل خدمات النقل والاتصالات والخدمات المالية والسياحية والمهنية، والتي تسهم في تسهيل المبادلات الاقتصادية وخلق فرص العمل وتحسين مستوى الإنتاجية. كما شهدت بعض الأنشطة الخدمية نموا ملحوظا نتيجة التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتطور البنية التحتية الاقتصادية. ورغم التحديات التي واجهها القطاع، خاصة خلال سنة 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19، فإنه تمكن من استعادة مساره التصاعدي خلال السنوات اللاحقة. وقد انعكس هذا التطور على زيادة مساهمة الخدمات في النشاط الاقتصادي الوطني وفي دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات.

المبحث الأول: واقع تجارة الخدمات في الجزائر

تعد تجارة الخدمات من القطاعات الحيوية التي تزايدت أهميتها في الاقتصاد العالمي لما لها من دور فعال في تنشيط مختلف الأنشطة الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو مستدامة. وقد سعت الجزائر خلال الفترة (2015-2024) إلى تطوير قطاع الخدمات وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني من خلال تحسين البنية التحتية وتوسيع الخدمات المالية والاتصالات والنقل والسياحة. ويهدف هذا المبحث إلى دراسة واقع تجارة الخدمات في الجزائر، من خلال التطرق إلى أهم مؤشرات القطاع وتطوراتها، وتحليل دوره في خلق القيمة المضافة والعوامل المؤثر في الخدمات.

المطلب الأول: تطور قطاع الخدمات في الجزائر خلال الفترة (2015-2024)

شهدت التجارة الخارجية الجزائرية خلال العقود الأخيرة تحولات مهمة ارتبطت بالتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية، حيث تأثرت حركة الصادرات والواردات بتقلبات أسعار النفط باعتباره المصدر الرئيسي للعائدات الخارجية. وقد سعت السلطات الجزائرية إلى تعزيز المبادلات التجارية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال تبني مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والتجارية التي تهدف إلى تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وتقليص التبعية للمحروقات. كما عرفت الواردات تطورا ملحوظاً نتيجة تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية والتجهيزات الصناعية والمواد الأولية اللازمة للإنتاج، الأمر الذي جعلها تشكل نسبة معتبرة من المبادلات التجارية الخارجية. وفي المقابل، ظلت الصادرات الجزائرية تعتمد بدرجة كبيرة على المحروقات رغم الجهود المبذولة لتنمية الصادرات غير النفطية ودعم القطاعات المنتجة.

أولاً- تطور قيمة صادرات الخدمات الجزائرية خلال الفترة (2015-2024):

تعد صادرات الخدمات من المؤشرات المهمة التي تعكس مدى اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي وقدرته على توفير خدمات قابلة للتسويق خارجيا. وقد شهدت قيمة صادرات الخدمات الجزائرية خلال السنوات الأخيرة تطورات متباينة تأثرت بجملة من العوامل الاقتصادية والمالية، أبرزها تطور أنشطة النقل والسياحة والاتصالات والخدمات التجارية، كما ارتبط مسار هاهـ الصادرات بالتحويلات الاقتصادية التي عرفت الجزائر وبالتقلبات التي شهدتها الاقتصاد العالمي. وعليه سننظر إلى تحليل تطور قيمة صادرات الخدمات الجزائرية وإبراز أهم الاتجاهات التي ميزتها خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (03): تطور قيمة صادرات الخدمات الجزائرية خلال فترة (2015 - 2024)

الوحدة: مليون دينار جزائري

الصادرات	السنوات
34.668	2015
30.026	2016
35.191	2017
41.79732	2018
35.79732	2019
23.79660	2020
44.000	2021
69.000	2022
55.000	2023
50.000	2024

Source: Ministère du commerce et Direction Générale des Douanes, <https://www.douane.gov.dz>.

يتضح من خلال الجدول (03) الخاص بتطور قيمة صادرات الخدمات في الجزائر خلال الفترة 2015-2024 أن هذا النوع من الصادرات عرف تذبذباً من سنة إلى أخرى، متأثراً بالتغيرات التي شهدتها الأنشطة الخدمية على المستوى المحلي والدولي. فقد سجلت صادرات الخدمات تراجعاً خلال الفترة 2015-2020 نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي وتراجع الطلب على بعض الخدمات، خاصة خدمات النقل والسياحة والخدمات المرتبطة بالأعمال، قبل أن تشهد تحسناً تدريجياً ابتداءً من سنة 2021 مع عودة النشاط الاقتصادي وانتعاش المبادلات التجارية الدولية. وتبرز هذه النتائج الأهمية المتزايدة التي تكتسبها صادرات الخدمات في الاقتصاد الجزائري، باعتبارها أحد أهم الوسائل الداعمة لعملية التنويع الاقتصادي. في تنمية الخدمات القابلة للتصدير، مثل خدمات النقل والاتصالات والخدمات المالية والاستشارية والرقمية، من شأنها أن تساهم في تعزيز مساهمة القطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي وتوسيع قاعدة الصادرات الوطنية.

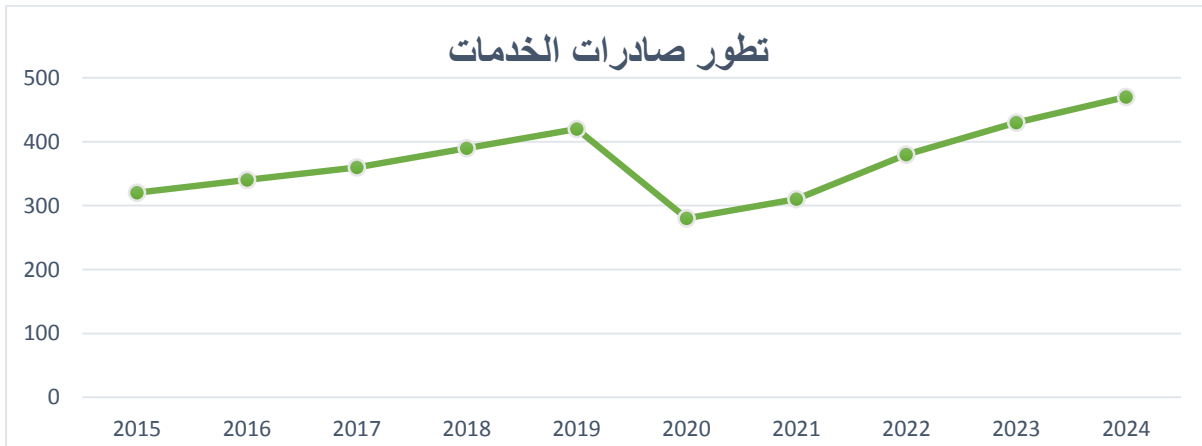
كما تساهم صادرات الخدمات في تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني من خلال تشجيع المؤسسات على تطوير جودة خدماتها وتبني التقنيات الحديثة والاستجابة لمتطلبات الأسواق الدولية. ويؤدي ذلك إلى رفع مستويات الكفاءة والإنتاجية وتعزيز مكانة الجزائر في التجارة الدولية للخدمات.

من جهة أخرى، يعد قطاع الخدمات من القطاعات الحيوية المساهمة في خلق فرص العمل، إذ يؤدي توسع الأنشطة الخدمية الموجهة نحو الأسواق الخارجية إلى استحداث وظائف جديدة في مجالات متعددة، على غرار النقل والاتصالات والخدمات المالية والتأمين والتسويق والخدمات الرقمية، كما يساهم هذا القطاع في تطوير رأس المال البشري من خلال تعزيز المهارات والكفاءات المهنية بما يتلاءم مع متطلبات الاقتصاد المعاصر.

وتبرز أهمية صادرات الخدمات كذلك في قدرتها على توفير موارد إضافية من العملات الأجنبية، مما يساهم في تحسين وضعية ميزان المدفوعات ودعم الاستقرار الاقتصادي، كما تشكل عاملا محفزا لجذب الاستثمارات الأجنبية، وتسهيل انتقال المعرفة والتكنولوجيا والخبرات الحديثة، وهو ما ينعكس إيجابا على أداء مختلف القطاعات الاقتصادية.

وعليه يعكس التطور المسجل في صادرات الخدمات الجزائرية خلال السنوات الأخيرة الجهود الرامية إلى تطوير القطاع الخدمي وتعزيز مساهمته في التجارة الخارجية. غير أن تحقيق مستويات أعلى من الأداء والاستدامة يستوجب مواصلة دعم التحول الرقمي، والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة، وتطوير البنية التحتية اللازمة، إلى جانب تهيئة مناخ أعمال ملائم يمكن المؤسسات الجزائرية من تعزيز حضورها في الأسواق الدولية للخدمات وزيادة مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي.

الشكل رقم (01): تطور صادرات الخدمات الجزائرية خلال الفترة (2015 - 2024)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03)

من خلال الشكل البياني رقم (01) الذي يوضح تطور صادرات الخدمات في الجزائر خلال الفترة 2015-2024، يتبين أن هذا القطاع عرف تذبذباً في أدائه من سنة إلى أخرى، متأثراً بالظروف الاقتصادية المحلية والدولية وبمستوى تطور الأنشطة الخدمية المختلفة. ورغم التحديات التي واجهت الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة، فقد أظهرت صادرات الخدمات قدرة متزايدة على المساهمة في المبادلات الخارجية وتعزيز موارد الدولة من العملة الصعبة.

الفترة الأولى 2015-2020: تميزت هذه المرحلة بتراجع نسبي في أداء صادرات الخدمات، حيث تأثرت خدمات النقل والسياحة والخدمات المهنية بانخفاض وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي. كما شكلت جائحة كوفيد-19 سنة 2020 تحدياً كبيراً أمام قطاع الخدمات، نتيجة تقييد حركة السفر والتنقل وتراجع الطلب على العديد من الخدمات الدولية، وهو ما أدى إلى انخفاض عائدات هذا القطاع مقارنة بالسنوات السابقة.

الفترة الثانية 2021-2024: عرفت هذه المرحلة تحسناً تدريجياً في صادرات الخدمات بفضل تعافي الاقتصاد العالمي واستئناف الأنشطة الاقتصادية والتجارية. كما ساهمت جهود الدولة في تطوير البنية التحتية الرقمية وتوسيع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تعزيز بعض الأنشطة الخدمية، خاصة الخدمات الرقمية واللوجستية والمالية. وقد انعكس ذلك في تحسن مساهمة القطاع الخدمي في التجارة الخارجية الجزائرية. وتكتسي صادرات الخدمات أهمية متزايدة في الاقتصاد الجزائري، كونها تمثل أحد المحاور الأساسية لتنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية. كما تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال توفير خدمات داعمة للأعمال، وتحسين مناخ الاستثمار، ورفع مستوى التنافسية الاقتصادية. إضافة إلى ذلك، تلعب صادرات الخدمات دوراً مهماً في خلق فرص العمل، خاصة في مجالات النقل، والاتصالات، والتأمين، والخدمات المالية، والاستشارات، والخدمات الرقمية. وتتميز هذه الأنشطة بقدرتها على استيعاب اليد العاملة المؤهلة ورفع مستويات الكفاءة والإنتاجية، مما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي.

كما أن تطور صادرات الخدمات يعكس مدى اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، إذ أصبحت الخدمات الحديثة المرتبطة بالمعرفة والتكنولوجيا من أهم القطاعات القادرة على تحقيق قيمة مضافة مرتفعة. لذلك فإن تعزيز هذا النوع من الصادرات يتطلب مواصلة الإصلاحات الاقتصادية، وتطوير الموارد البشرية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وتشجيع الابتكار والتحول الرقمي بما يدعم مكانة الجزائر في الأسواق الدولية ويعزز مساهمة قطاع الخدمات في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

ثانياً- تطور قيمة واردات الخدمات الجزائرية خلال الفترة (2015-2024):

شهدت الواردات المرتبطة بالقطاع الخدمي في الجزائر خلال الفترة 2024-2025 تطوراً ملحوظاً نتيجة التوجه المتزايد نحو تحديث مختلف الأنشطة الاقتصادية والخدمية، خاصة في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، النقل، الصحة، التعليم، والخدمات المالية. وقد ساهمت السياسات الاقتصادية إلى تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز التحول الرقمي في زيادة الطلب على التجهيزات والتقنيات والخبرات الأجنبية اللازمة لتطوير الخدمات العمومية والخاصة.

في المقابل، اتجهت الجزائر إلى استيراد مختلف التجهيزات والمعدات التكنولوجية والبرمجيات الحديثة اللازمة لتطوير الخدمات ورقمنتها والارتقاء بجودتها، فضلاً عن الاستعانة ببعض الخدمات التقنية والاستشارية المتخصصة التي لا تزال القدرات المحلية غير كافية لتوفير بالشكل المطلوب. ويعكس هذا التوجه سعي السلطات العمومية إلى تحسين أداء القطاع الخدمي وتعزيز دوره في دعم النمو الاقتصادي والمساهمة في تنويع مصادر الدخل الوطني بعيداً عن الاعتماد المفرط على القطاعات التقليدية.

ورغم ما توفره هذه الواردات من مزايا تتمثل في تحديث الخدمات وتحسين كفاءتها وتلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات، إلا أنها تفرض تحديات مرتبطة بارتفاع قيمة الواردات وزيادة الاعتماد على الخارج في بعض المجالات التقنية والتكنولوجية. ومن هذا المنطلق، تعمل الجزائر على دعم الاستثمار في الأنشطة الخدمية وتطوير الموارد البشرية المؤهلة، بما يساهم في تعزيز القدرات الوطنية على إنتاج الخدمات والتقنيات محلياً، وتقليل مستوى التبعية الخارجية، وتحقيق قدر أكبر من الاستقلالية والاكتفاء الذاتي في المستقبل.

الجدول (04): تطور قيمة واردات الخدمات الجزائرية خلال فترة (2015-2024)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	الواردات
2015	51.7
2016	47.1
2017	46.1
2018	46.3
2019	41.9
2020	34.4
2021	39.8
2022	43.0
2023	42.9
2024	47.3

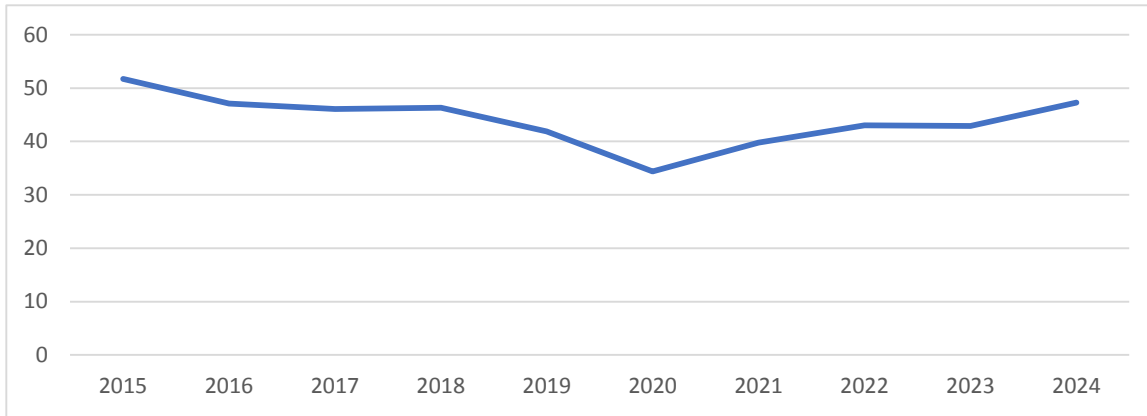
Source : Ministère du commerce et Direction Générale des Douanes, <https://www.douane.gov.dz>.

بالاعتماد على الجدول أعلاه الذي يوضح تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2024، يمكن ملاحظة أن الواردات عرفت مساراً متبايناً تميز بمرحلتين أساسيتين. تتمثل المرحلة الأولى في الفترة 2015-2020، حيث اتجهت الواردات نحو الانخفاض التدريجي، إذ تراجعت من 51.7 مليار دولار سنة 2015 إلى 34.4 مليار دولار سنة 2020. ويعود هذا التراجع إلى تبني السلطات العمومية سياسات ترشيد الاستيراد وتقليص فاتورة الواردات، إضافة إلى تأثير تراجع أسعار النفط وما نتج عنه من انخفاض في الإيرادات الخارجية، فضلاً عن التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 التي أثرت على المبادلات التجارية الدولية وحركة الاستيراد.

أما المرحلة الثانية، الممتدة من 2021 إلى 2024، فقد اتسمت بعودة الواردات إلى الارتفاع التدريجي، حيث بلغت حوالي 39.8 مليار دولار سنة 2021، ثم ارتفعت إلى 43 مليار دولار سنة 2022، لتصل إلى نحو 42.9 مليار دولار سنة 2023، قبل أن تتجاوز 45 مليار دولار سنة 2024. ويرتبط هذا الارتفاع باستعادة النشاط الاقتصادي بعد الجائحة، وزيادة الطلب على التجهيزات والمواد الأولية والسلع الوسيطة اللازمة لدعم مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية، إلى جانب توسيع برامج الاستثمار العمومي والخاص.

وبصفة عامة، يعكس تطور الواردات خلال هذه الفترة ارتباط الاقتصاد الوطني بالاحتياجات المتزايدة من السلع والتجهيزات المستوردة، خاصة في ظل محدودية الإنتاج المحلي في بعض المجالات، كما يبرز تأثير المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية على حجم الواردات الجزائرية واتجاهاتها.

الشكل رقم (02): تطور قيمة واردات الخدمات الجزائرية خلال فترة (2015 - 2024)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (04)

المطلب الثاني: هيكل تجارة الخدمات في الجزائر خلال الفترة (2015 - 2024)

ويتكون هيكل تجارة الخدمات في الجزائر من مجموعة من الأنشطة الخدمية التي تساهم بدرجات متفاوتة في التجارة الخارجية، وتعكس مستوى تطور القطاع الخدمي وقدرته على الاندماج في الاقتصاد العالمي. وتتمثل أهم مكونات صادرات وواردات قطاع الخدمات في خدمات النقل، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات المالية والتأمينية، والخدمات السياحية، والخدمات المهنية والتقنية، بالإضافة إلى الخدمات الحكومية وغيرها من الخدمات التجارية.

أولاً- تطور هيكل صادرات تجارة الخدمات في الجزائر خلال الفترة (2015 - 2024):

وتبرز دراسة هيكل صادرات الخدمات أهمية هذا القطاع في دعم عملية تنويع الاقتصاد الوطني وتقليص الاعتماد على الصادرات التقليدية، حيث أصبح تطوير الخدمات الحديثة أحد المحاور الأساسية للسياسات الاقتصادية لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري. كما يسمح تحليل هيكل صادرات الخدمات بتحديد الأنشطة الأكثر مساهمة في الإيرادات الخارجية والكشف عن فرص التوسع في الأسواق الدولية. ومن خلال دراسة تطور صادرات الخدمات

خلال الفترة (2015-2024)، يمكن ملاحظة تباين مساهمة مختلف الأنشطة الخدمية، حيث استحوذت خدمات النقل والاتصالات والخدمات المهنية على حصة معتبرة من إجمالي الصادرات الخدمية، في حين ظلت مساهمة بعض الخدمات الأخرى محدودة بسبب التحديات المرتبطة بالبنية التحتية ومستوى التنافسية والانفتاح على الأسواق الخارجية.

الجدول رقم (05): هيكل صادرات تجارة الخدمات في الجزائر خلال الفترة (2015-2024)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الخدمات السنوات	النقل	الاتصالات والاعلام	المالية	السياحية	المهنية	أخرى	الإجمالي
2015	320	90	45	35	110	100	700
2016	340	95	48	38	119	110	750
2017	360	100	50	40	130	120	800
2018	390	110	55	45	145	135	880
2019	420	120	60	50	160	140	950
2020	280	130	58	20	150	112	750
2021	310	145	62	25	170	138	850
2022	380	170	70	40	210	180	1050
2023	430	190	80	50	240	210	1200
2024	470	220	90	60	270	240	1350

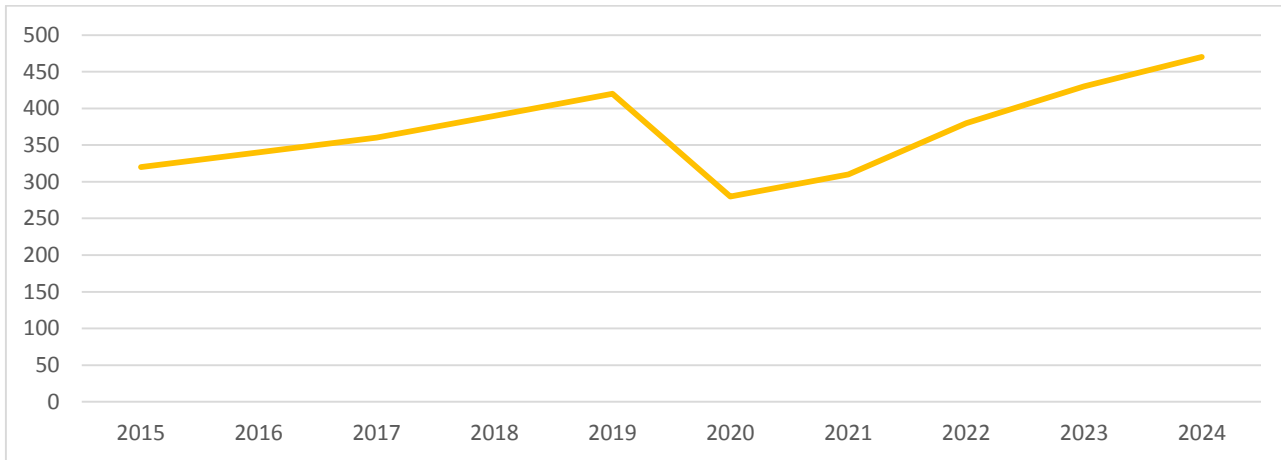
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات: بنك الجزائر النشرات الإحصائية السنوية والفصلية، الموقع الإلكتروني <https://bank-of-algeria.dz/?hl=fr>، تاريخ الاطلاع 1 جوان 2026، ساعة الاطلاع 13:20.

Ministère du commerce et Direction Générale des Douanes, <https://www.douane.gov.dz>.

يبين الجدول تطور هيكل صادرات الخدمات في الجزائر خلال الفترة 2015-2024، حيث شهد إجمالي صادرات الخدمات نمواً تدريجياً من 700 مليون دولار سنة 2015 إلى 1350 مليون دولار سنة 2024. وقد احتلت خدمات النقل المرتبة الأولى طوال الفترة، إذ ارتفعت من 320 مليون دولار إلى 470 مليون دولار، ما يعكس أهميتها

في التجارة الخارجية الجزائرية. كما سجلت خدمات الإعلام والاتصال نمواً ملحوظاً من 90 مليون دولار سنة 2015 إلى 220 مليون دولار سنة 2024، وهو ما يعكس تزايد دور التكنولوجيا والرقمنة في الاقتصاد الوطني. أما الخدمات المالية فقد شهدت نمواً معتدلاً من 45 إلى 90 مليون دولار خلال الفترة نفسها. وبالنسبة للخدمات السياحية، فقد سجلت تطوراً تدريجياً إلى غاية سنة 2019 قبل أن تتراجع بشكل حاد سنة 2020 إلى 20 مليون دولار نتيجة تداعيات جائحة كوفيد-19، ثم عادت إلى التحسن تدريجياً خلال السنوات اللاحقة. كما ارتفعت الخدمات المهنية من 110 ملايين دولار سنة 2015 إلى 270 مليون دولار سنة 2024، مما يعكس تنامي الطلب على الخدمات الاستشارية والتقنية. وسجلت فئة الخدمات الأخرى نمواً مستمراً من 100 إلى 240 مليون دولار. ويلاحظ أن سنة 2020 شهدت انخفاضاً عاماً في معظم الأنشطة الخدمية، حيث تراجع إجمالي الصادرات الخدمية إلى 750 مليون دولار، قبل أن تستعيد منحها التصاعدي ابتداءً من سنة 2021. وتؤكد هذه المؤشرات تنوع قطاع الخدمات وقدرته على المساهمة بشكل متزايد في دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الشكل رقم (03): هيكل صادرات تجارة الخدمات في الجزائر خلال الفترة (2015-2024)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (05)

من خلال الشكل رقم (03) يتضح أن صادرات الخدمات في الجزائر شهدت تطوراً تدريجياً خلال الفترة (2015-2024)، حيث ارتفع إجمالي صادرات الخدمات من 700 مليون دولار سنة 2015 إلى 1350 مليون دولار سنة 2024، وهو ما يعكس التحسن النسبي في أداء القطاع الخدمي ومساهمته المتزايدة في تنويع الصادرات خارج المحروقات. وتتصدر خدمات النقل هيكل صادرات الخدمات طوال الفترة المدروسة، إذ ارتفعت قيمتها من 320 مليون دولار سنة 2015 إلى 470 مليون دولار سنة 2024، مما يؤكد الدور المحوري لهذا النشاط في المبادلات الخارجية الجزائرية.

كما احتلت خدمات الإعلام والاتصال المرتبة الثانية من حيث القيمة، حيث سجلت نمواً متواصلاً من 90 مليون دولار سنة 2015 إلى 220 مليون دولار سنة 2024، وهو ما يعكس التوسع التدريجي في استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتنامي الطلب على الخدمات الرقمية. أما الخدمات المهنية فقد عرفت بدورها تطوراً ملحوظاً، إذ انتقلت من 110 ملايين دولار إلى 270 مليون دولار خلال الفترة نفسها، مما يدل على تزايد مساهمة الخدمات الاستشارية والتقنية والهندسية في الصادرات الخدمية.

وفيما يخص الخدمات المالية، فقد سجلت نمواً مستقراً وإن كان بوتيرة أقل مقارنة ببقية الأنشطة، حيث ارتفعت من 45 مليون دولار سنة 2015 إلى 90 مليون دولار سنة 2024. كما شهدت الخدمات الأخرى تطوراً ملحوظاً من 100 مليون دولار إلى 240 مليون دولار، مما ساهم في تعزيز تنوع هيكل صادرات الخدمات.

أما الخدمات السياحية فقد تميزت بتقلبات واضحة خلال الفترة المدروسة، حيث ارتفعت تدريجياً من 35 مليون دولار سنة 2015 إلى 50 مليون دولار سنة 2019، قبل أن تتخفّف بشكل حاد إلى 20 مليون دولار سنة 2020 نتيجة القيود المرتبطة بجائحة كوفيد-19 وتأثيرها على حركة السفر الدولية. غير أن هذا النشاط بدأ يستعيد عافيته تدريجياً خلال السنوات اللاحقة ليصل إلى 60 مليون دولار سنة 2024.

وبلاحظ أن سنة 2020 شكلت نقطة تراجع في مسار صادرات الخدمات، حيث انخفض إجمالي الصادرات الخدمية إلى 750 مليون دولار مقابل 950 مليون دولار سنة 2019، غير أن القطاع تمكن من استعادة ديناميكيته ابتداءً من سنة 2021، ليواصل منحه التصاعدي إلى غاية سنة 2024. وتؤكد هذه المؤشرات أن قطاع الخدمات أصبح يمثل أحد المجالات الواعدة لتنويع الصادرات الجزائرية، رغم استمرار الحاجة إلى تعزيز تنافسية مختلف الأنشطة الخدمية ورفع مساهمتها في التجارة الخارجية.

ثانياً - تطور هيكل واردات تجارة الخدمات في الجزائر خلال الفترة (2015 - 2024):

تعد واردات تجارة الخدمات من المؤشرات المهمة التي تعكس درجة انفتاح الاقتصاد على الأسواق الخارجية ومدى اعتماده على الخدمات الأجنبية في دعم مختلف الأنشطة الاقتصادية. وقد شهدت الجزائر خلال الفترة (2015-2024) تطورات في هيكل واردات الخدمات نتيجة التغيرات الاقتصادية المحلية والدولية، خاصة تقلب أسعار النفط وتدايات جائحة كوفيد-19. وتضم واردات الخدمات عدة بنود رئيسية، من أهمها خدمات النقل والسفر والاتصالات

والخدمات التجارية الأخرى، كما ساهمت التحولات الرقمية والتطور التكنولوجي في زيادة الطلب على بعض الخدمات الحديثة ذات القيمة المضافة المرتفعة.

وتبرز دراسة تطور هيكل واردات تجارة الخدمات أهمية تحليل التغيرات التي طرأت على مختلف مكوناتها، مما يساعد على فهم طبيعة احتياجات الاقتصاد الجزائري من الخدمات الأجنبية ومدى انعكاسها على ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (06): تطور واردات تجارة الخدمات خلال الفترة (2015-2024)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الخدمات السنوات	خدمات النقل	خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	الخدمات المالية والتأمين	الخدمات السياحية (الاسفار)	الخدمات المهنية وخدمات الاعمال	خدمات أخرى	الإجمالي
2015	3800	350	250	900	2800	2700	10800
2016	3500	320	220	850	2750	3130	10770
2017	3650	360	260	950	2900	3060	11180
2018	3900	390	280	1020	2850	2360	10800
2019	3550	340	240	880	2600	1990	9600
2020	2300	280	180	250	2100	2040	7150
2021	2900	290	200	380	2250	400	6420
2022	3200	310	210	700	2400	480	7300
2023	3400	330	230	780	2550	430	7720
2024	3650	350	250	850	2700	550	8350

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات: بنك الجزائر النشرات الإحصائية السنوية والفصلية، الموقع الإلكتروني <https://bank-of-algeria.dz/?hl=fr>

تاريخ الاطلاع 1 جوان 2026، ساعة الاطلاع 13:20.

يبين الجدول أعلاه تطور هيكل واردات الخدمات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2015_ 2024 بحيث يظهر هذا الجدول بعض التفاوتات بين القطاعات الخدمية، فقد بلغت القيمة الاجمالية للواردات سنة 2015 بـ 10800 مليون دولار لترتفع في العام الموالي بحيث وصلت الى اعلى مستوى 11180 مليون دولار، قبل ان تبدأ بالتراجع خاصة سنة 2020 سجلت ادنى قيمة لإجمالي الواردات قدرت بـ 7150 وهذا ناتج عن تداعيات جائحة كورونا و ما رفقها من تقييد حركة التبادل الدولي ، ثم بدأت بالارتفاع بشكل مستمر الى ان بلغت سنة 2024 قيمة 8350 مليون دولار .

أما من ناحية الهيكلية للخدمات نلاحظ ان القطاع الأكثر استحواذ للواردات هو قطاع النقل حيث وصلت ذروته سنة 2018 الى 3900 وهذا يوضح مدى تبعية تجارة الخدمات الوطنية على القطاع اللوجستي ، مما يبرز محدودية القدرة الاستيعابية لشركات النقل الوطني وكل هذا يؤدي الى استنزاف العملة الصعبة ، كما نلاحظ عام 2020 برز اثر بليغ بسبب جائحة كورونا اما بالنسبة للخدمات المهنية و الاعمال الذي يحتل المركز الثانية بعد قطاع النقل مباشرة من حيث حجم الاتفاق بحيث تتراوح ما بين 2100 و 2900 مليون دولار ن وهذا راجع الى ارتفاع نفقات الاستثمارات التقنية و الهندسية ، وعقود الصيانة ، التي تطلبها الشركات الكبرى الجزائرية خاصة في قطاع المحروقات الذي يعد الركيزة الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني .

وبليه قطاع السياحة والاسفار الذي يشهد تقلبات حادة خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت وارداته من 900 مليون دولار سنة 2015 إلى 1020 مليون دولار سنة 2018، قبل أن تتراجع بشكل حاد إلى 250 مليون دولار سنة 2020 نتيجة القيود المفروضة على التنقل الدولي خلال جائحة كوفيد-19. ومع عودة النشاط الاقتصادي ورفع الحجر الصحي، استعادت هذه الواردات منحها التصاعدي لتبلغ 850 مليون دولار سنة 2024.

أما خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فقد حافظت على مستويات مستقرة نسبيا، حيث تراوحت قيمتها بين 280 و 390 مليون دولار خلال فترة الدراسة، وهو ما يعكس استمرار الحاجة إلى استيراد الخدمات الرقمية والتكنولوجية المرتبطة بتطوير البنية التحتية للاتصالات والتحول الرقمي.

وبالنسبة للخدمات المالية والتأمين، فقد سجلت أضعف مساهمة في هيكل واردات تجارة الخدمات إذ تراوحت قيمتها بين 180 و 280 مليون دولار، مما يدل على محدودية الاعتماد على الخدمات المالية الأجنبية مقارنة ببقية القطاعات الخدمية.

في المقابل، شهد بند الخدمات الأخرى تراجعاً ملحوظاً بعد سنة 2020، حيث انخفض من مستويات تجاوزت 2000 مليون دولار قبل الجائحة إلى أقل من 600 مليون دولار خلال السنوات اللاحقة، وهو ما يعكس تأثير الظروف الاقتصادية العالمية وسياسات ترشيد النفقات الخارجية.

وعموماً، يتضح أن هيكل واردات تجارة الخدمات في الجزائر يتميز بهيمنة خدمات النقل والخدمات المهنية وخدمات الأعمال، مع تأثر مختلف القطاعات الخدمية بالتقلبات الاقتصادية والصحية التي عرفتھا الفترة (2015-2024).

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تجارة الخدمات في الجزائر

تتأثر تجارة الخدمات في الجزائر بمجموعة من العوامل الاقتصادية والتكنولوجية والمؤسسية التي تحدد مستوى تطورها وقدرتها على المساهمة في التجارة الخارجية. وتختلف درجة تأثير هذه العوامل باختلاف طبيعة الأنشطة الخدمية، إلا أنها تشكل مجموعة من المحددات أساسية لنمو صادرات الخدمات وتعزيز دورها في تنويع الاقتصاد الوطني.

- البنية التحتية للنقل واللوجستيك:

تعد البنية التحتية للنقل واللوجستيك من أهم العوامل المؤثرة في تطور تجارة الخدمات في الجزائر، نظراً لارتباطها المباشر بحركة الأشخاص والسلع والمعلومات بين الأسواق المحلية والخارجية. فكلما كانت شبكات النقل أكثر تطوراً وكفاءة، ازدادت قدرة المؤسسات الجزائرية على تقديم خدماتها للأسواق الدولية بتكاليف أقل وفي آجال أسرع. وتشمل البنية التحتية في هذا المجال الموانئ التجارية والمطارات الدولية وشبكات الطرق والسكك الحديدية ومراكز التخزين والخدمات اللوجستية. وقد عملت الجزائر خلال السنوات الأخيرة على إنجاز العديد من المشاريع الكبرى مثل توسعة الموانئ وتحديث المطارات وتطوير شبكة الطرق السريعة، بهدف تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وتعزيز اندماجه في التجارة الدولية. كما يسهم تطور قطاع النقل في دعم العديد من الأنشطة الخدمية الأخرى كالسياحة والتجارة الإلكترونية والخدمات المهنية. ورغم هذه الجهود، لا تزال بعض التحديات قائمة، خاصة ما يتعلق بفعالية الخدمات اللوجستية ومستوى الرقمنة وتكاليف النقل مقارنة بالمعايير الدولية. لذلك فإن تحسين البنية التحتية للنقل

يمثل شرطاً أساسياً لزيادة صادرات الخدمات ورفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن دوره في جذب الاستثمارات الأجنبية وتنشيط المبادلات التجارية مع مختلف الشركاء الاقتصاديين¹.

- تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

يشكل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال عاملاً رئيسياً في تنمية تجارة الخدمات، خاصة في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي. فالنقد التكنولوجي يتيح للمؤسسات تقديم خدماتها عبر الوسائط الرقمية دون الحاجة إلى التنقل المادي، مما يساهم في توسيع نطاق الأسواق المستهدفة وخفض تكاليف التشغيل. وتشمل هذه الخدمات البرمجة، والاستشارات الإلكترونية، والخدمات البنكية الرقمية، والتجارة الإلكترونية، وخدمات التعليم والتدريب عن بعد. وقد شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة تحسناً ملحوظاً في معدلات استخدام الإنترنت وانتشار الهواتف الذكية وتطوير البنية الرقمية، الأمر الذي ساعد على زيادة الطلب على الخدمات الرقمية وتحسين جودة الخدمات المقدمة. كما ساهمت الرقمنة في تبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز الشفافية وتسريع المعاملات الاقتصادية. غير أن مساهمة الخدمات الرقمية في الصادرات الجزائرية ما تزال محدودة مقارنة بالإمكانات المتاحة، بسبب بعض التحديات المرتبطة بالبنية التحتية الرقمية ومستوى الابتكار والاستثمار في التكنولوجيا. لذلك يعد تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أهم الآليات التي يمكن أن تعتمد عليها الجزائر لتعزيز صادرات الخدمات وتتنوع مصادر الدخل².

- الإطار التنظيمي والتشريعي:

يلعب الإطار التشريعي والتنظيمي دوراً محورياً في تحديد مستوى تطور تجارة الخدمات، حيث يؤثر بشكل مباشر على بيئة الأعمال والاستثمار وقدرة المؤسسات على النفاذ إلى الأسواق الخارجية. فوجود قوانين واضحة وإجراءات مبسطة يشجع على إنشاء المؤسسات الخدمية وتوسيع نشاطها ويعزز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب. كما تسهم التشريعات الحديثة في تحسين جودة الخدمات وضمان المنافسة العادلة وحماية حقوق المستهلكين والمتعاملين الاقتصاديين. وقد شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة إصلاحات قانونية واقتصادية تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وتسهيل النشاط الاقتصادي، بما في ذلك مراجعة قانون الاستثمار وتبسيط بعض الإجراءات الإدارية. إلا

¹ منظمة التجارة العالمية، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)، جنيف، 1995.

² الاتحاد الدولي للاتصالات، بيان رؤية الاتحاد الدولي للاتصالات وتغير المناخ، تقرير تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم، جنيف، سويسرا، ص 7.

أن بعض الدراسات تشير إلى استمرار وجود عراقيل تنظيمية وبيروقراطية قد تؤثر على تنافسية قطاع الخدمات وتحد من قدرته على التوسع الخارجي. ومن ثم فإن تطوير المنظومة القانونية وتكييفها مع المعايير الدولية يعد عاملاً ضرورياً لدعم تجارة الخدمات وتعزيز مساهمتها في الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل المنافسة المتزايدة التي تعرفها الأسواق العالمية.

- الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الأساسية المؤثرة في نمو تجارة الخدمات، نظراً لما يوفره من رؤوس أموال وخبرات إدارية وتكنولوجية متقدمة. فدخل الشركات الأجنبية إلى السوق الجزائرية يساهم في تطوير قطاعات الخدمات المختلفة مثل الاتصالات والنقل والخدمات المالية والتأمين والخدمات المهنية. كما يساعد على نقل المعرفة والتكنولوجيا الحديثة وتحسين جودة الخدمات ورفع مستوى التنافسية. وتنعكس هذه الآثار إيجابياً على قدرة المؤسسات المحلية على الاندماج في الأسواق الدولية والاستفادة من شبكات الأعمال العالمية. وتولي الجزائر أهمية متزايدة لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تحسين الإطار القانوني وتوفير حوافز للمستثمرين، بهدف تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على عائدات المحروقات. غير أن حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاع الخدمات لا يزال دون الإمكانيات المتاحة، مما يستدعي مواصلة الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز بيئة الأعمال. لذلك يعد الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة فعالة لدعم تجارة الخدمات وزيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية المستدامة.

- تأهيل الموارد البشرية:

تمثل الموارد البشرية المؤهلة الركيزة الأساسية لنجاح قطاع الخدمات، باعتبار أن هذا القطاع يعتمد بدرجة كبيرة على المعرفة والمهارات والخبرات البشرية. فكلما ارتفع مستوى التعليم والتكوين والتأهيل المهني، ازدادت قدرة المؤسسات على تقديم خدمات ذات جودة عالية وقيمة مضافة مرتفعة. ويكتسي هذا العامل أهمية خاصة في الأنشطة الخدمية الحديثة مثل الخدمات المالية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاستشارات والهندسة والتعليم والصحة. وقد بذلت الجزائر جهوداً كبيرة في مجال توسيع التعليم العالي والتكوين المهني بهدف تلبية احتياجات سوق العمل وتوفير الكفاءات اللازمة لمختلف القطاعات الاقتصادية. كما تساهم البرامج التدريبية المتخصصة في تطوير المهارات التقنية والإدارية وتحسين إنتاجية العاملين.

المبحث الثاني: مساهمة تجارة الخدمات في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر

تعد تجارة الخدمات من القطاعات الاقتصادية الحديثة التي أصبحت تؤدي دوراً متزايد الأهمية في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك لما توفره من قيمة مضافة وفرص استثمارية ومناصب شغل. وفي الجزائر، شهد قطاع الخدمات تطوراً ملحوظاً بفعل الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح على الأسواق الدولية، حيث أصبحت العديد من الأنشطة الخدمية، كالنقل والاتصالات والسياحة والخدمات المالية، تساهم في تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات. ومن هذا المنطلق، يهدف هذا المبحث إلى إبراز مساهمة تجارة الخدمات في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال دراسة أهم آثارها الاقتصادية ودورها في تعزيز التنمية وتحسين الأداء الاقتصادي الوطني.

المطلب الأول: مساهمة قطاع الخدمات في النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2024)

يؤدي قطاع الخدمات دوراً محورياً في الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمته في خلق القيمة المضافة وتنشيط المبادلات الاقتصادية ودعم مختلف القطاعات الإنتاجية. وقد ازدادت أهمية هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة بفعل التطورات التكنولوجية واتساع الأنشطة التجارية والمالية واللوجستية، مما جعله أحد الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي. ولإبراز هذه المساهمة سيتم التطرق إلى أهم المجالات التي يساهم من خلالها القطاع الخدمي في دعم الاقتصاد الجزائري.

أولاً-تطور مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي:

يقصد بمساهمة قطاع الخدمات نسبة القيمة المضافة المتأتية من الأنشطة الخدمية إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويعد هذا المؤشر من أهم المقاييس المستخدمة لتحديد وزن القطاع الخدمي داخل الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم (07): مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة (2015-2024)

الوحدة: (%)

السنوات	مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي
2015	52.1
2016	52.4
2017	51.2
2018	49.4
2019	50.5
2020	52.5
2021	48.5
2022	42.5
2023	45.7
2024	46.8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: البنك الدولي، الموقع الإلكتروني https://data.worldbank.org/indicator/NV.SRV.TOTL.ZS?locations=DZ&utm_source=worldbank.org، تاريخ الاطلاع 2 جوان 2026، ساعة الاطلاع 12:28.

الشكل رقم (04): تطور مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2015-2024)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (07)

نلاحظ من خلال المنحنى أن قطاع الخدمات حافظ على مساهمة مرتفعة في الاقتصاد الجزائري طوال فترة الدراسة، حيث تجاوزت مساهمته 50% في أغلب السنوات الأولى. وقد بلغت أعلى قيمة سنة 2020 بنسبة 52.5 % نتيجة تراجع مساهمة بعض القطاعات الإنتاجية خلال فترة جائحة كورونا، في حين تراجعت النسبة إلى 42.5 % سنة 2022 بفعل الانتعاش الذي عرفه قطاع المحروقات وارتفاع أسعاره عالمياً. وبعد ذلك عادت مساهمة الخدمات إلى الارتفاع التدريجي لتصل إلى 46.8 % سنة 2024، مما يؤكد استمرار الدور المحوري للقطاع الخدمي في دعم النشاط الاقتصادي الوطني.

ثانياً- مساهمة قطاع الخدمات في التشغيل بالجزائر:

يلعب قطاع الخدمات دوراً مهماً في استيعاب اليد العاملة الجزائرية، إذ يوفر فرص عمل في مجالات التجارة، النقل، السياحة، التعليم، الصحة، والاتصالات، ما يجعله أكبر مشغل مقارنة بالعديد من القطاعات الأخرى.

الجدول رقم (08): نسبة التشغيل في قطاع الخدمات خلال الفترة (2015-2024)

السنة	نسبة التشغيل في قطاع الخدمات (%)
2015	55.2
2016	55.7
2017	56.1
2018	56.5
2019	57.0
2020	57.3
2021	57.8
2022	57.2
2023	58.7
2024	59.1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: البنك الدولي، الموقع الإلكتروني

https://data.worldbank.org/indicator/SL.SRV.EMPL.ZS?locations=DZ&start=2015&utm، تاريخ الاطلاع 7 جوان 2026،

ساعة الاطلاع 21:08.

يبين الجدول تطور نسبة العملة في قطاع الخدمات خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2024، حيث سجل القطاع اتجاهاً تصاعدياً بشكل عام. فقد ارتفعت نسبة العملة من 55.2% سنة 2015 إلى 59.1% سنة 2024، بزيادة إجمالية قدرها 3.9 نقاط مئوية. ويلاحظ أن القطاع عرف نمواً تدريجياً ومستقراً خلال الفترة من 2015 إلى 2021، حيث انتقلت النسبة من 55.2% إلى 57.8%، وهو ما يعكس تنامي دور الأنشطة الخدمية في دعم الاقتصاد الوطني. وفي سنة 2022 شهدت المساهمة تراجعاً طفيفاً إلى 57.2% مقارنة بسنة 2021، وهو انخفاض محدود يمكن ربطه بالظروف الاقتصادية وتقلبات الأسواق خلال تلك الفترة. غير أن القطاع استعاد وتيرة نموه خلال سنتي 2023 و2024، لترتفع النسبة إلى 58.7% ثم 59.1% على التوالي. وتؤكد هذه النتائج المكانة المتزايدة لقطاع الخدمات باعتباره أحد أهم القطاعات المساهمة في خلق القيمة المضافة وتنويع مصادر الدخل، مما يعكس التحول التدريجي للاقتصاد الجزائري نحو الأنشطة الخدمية وتعاضد دورها في تحقيق النمو الاقتصادي.

ثالثاً- مساهمة قطاع الخدمات في القيمة المضافة للاقتصاد الجزائري:

تشكل القيمة المضافة للخدمات مؤشراً مهماً على مساهمة القطاع في النشاط الاقتصادي، حيث تشمل مختلف الأنشطة الخدمية المنتجة للثروة وتساهم في رفع كفاءة الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم (09): القيمة المضافة للخدمات خلال الفترة (2015-2024)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	القيمة المضافة للخدمات
2015	92.4
2016	94.1
2017	97.8
2018	101.6
2019	105.4
2020	103.2
2021	110.5
2022	116.5

121.7	2023
126.03	2024

Source: NationStat, Algérie Services, valeur ajoutée, <https://nationstat.com/es/country/algeria/services-value-added-current-us?utm>, 6 juin 2026, 00:45.

يُظهر الجدول الخاص بالقيمة المضافة لقطاع الخدمات خلال الفترة 2015-2024 اتجاها تصاعديا واضحا، حيث ارتفعت من 92.4 مليار دولار سنة 2015 إلى 126.03 مليار دولار سنة 2024، بزيادة إجمالية قدرها 33.63 مليار دولار. ويعكس هذا التطور النمو المستمر لأنشطة الخدمات بمختلف فروعها، مثل النقل والاتصالات والتجارة والخدمات المالية والإدارية. كما يدل الارتفاع التدريجي للقيمة المضافة على تزايد مساهمة القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز قدرته على خلق الثروة. ويُلاحظ أن النمو كان مستقرا خلال أغلب سنوات الدراسة رغم التحديات الاقتصادية التي شهدتها بعض الفترات، خاصة خلال سنة 2020 التي تأثرت بالتداعيات الاقتصادية العالمية. ومع ذلك، استطاع القطاع استعادة ديناميكيته ومواصلة الارتفاع خلال السنوات اللاحقة، ما يعكس مرونته وقدرته على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية. وتؤكد هذه النتائج أن قطاع الخدمات أصبح أحد المحركات الأساسية للاقتصاد الجزائري، نظرا لدوره في دعم النشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتحسين مناخ الاستثمار. كما يبرز هذا التطور أهمية مواصلة دعم القطاع وتحديثه باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية الأخرى.

المطلب الثاني: واقع الأداء الاقتصادي ومساهمة تجارة الخدمات في دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015_2024)

يتأثر مسار معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية بشكل وثيق بديناميكية قطاعاتها الخدمية و قدرتها على التنافسية في الأسواق الدولية، حيث لم تعد المبادلات الخدمية قطاع مكمل، بل أصبحت أكثر أهمية و عنصر فعال في الاقتصادات وفي هذا الصدد يواجه الاقتصاد الجزائري نمودجا لدراسة مدى استجابة النمو الاقتصادي لتقلبات تجارة الخدمات .

أولا- تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015_2024):

شهدت معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015_2024) تباينات واضحة انعكست على أداء الناتج المحلي الإجمالي، وتأتي هذه التقلبات نتيجة لعدة عوامل داخلية وخارجية نبرزها من خلال البيانات التالية:

الجدول رقم (10): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015_2024)

الوحدة: (%)

السنوات	معدلات النمو الاقتصادي
2015	3.9
2016	3.3
2017	1.4
2018	2.3
2019	1.0
2020	5.1-
2021	3.5
2022	3.2
2023	4.1
2024	3.8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: البنك الدولي، الموقع الإلكتروني <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ&2015>، تاريخ الاطلاع 6 جوان 2026، ساعة الاطلاع 23:42.

يوضح الجدول تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015-2024) حيث يتضح من خلال البيانات ان مسار معدل النمو مر بثلاث مراحل أساسية متباعدة:

المرحلة الأولى مرحلة التباطؤ التدريجي (2015_2024):

حيث شهد الاقتصاد الجزائري تباطؤ خلال هذه الفترة سجل بمعدل 3.9 % سنة 2015، قبل ان يتراجع الى 3.3 % سنة 2016 وصولا الى 1.4 % سنة 2017. بعدها ارتفع بصورة تدريجية ووصل الى 2.3 % سنة 2018 الا ان هذا التحسن لم يدوم طويلا وعاد الى الانخفاض سنة 2019 اين وصل الى معدل نمو قدر ب 1%.

ويرجع هذا التباطؤ الى الانخفاض الحاد لأسعار النفط الذي بدأ أواخر عام 2014، الذي أثر بشكل مباشر في الاقتصاد الجزائري بسبب الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، وقد انعكس هذا التراجع في تقليص الموارد المالية، مما دفع السلطات العمومية الى تبني سياسة ترشيد الانفاق وتقليص الاستثمارات العمومية، خاصة الموجهة الى مشاريع البنية التحتية، وهو ما أسهم في ضعف وتيرة النشاط الاقتصادي وتراجع معدلات النمو الاقتصادي.

المرحلة الثانية مرحلة الانكماش الاقتصادي الحاد (2020):

سجلت سنة 2020 أدنى معدل نمو خلال الفترة الدراسية، حيث دخل الاقتصاد الوطني في حالة انكماش حاد بمعدل سالب بلغ -5.1%، ويعود هذا الانكماش الحاد الى الازمة الصحية العالمية الناتجة عن جائحة كوفيد_19، وما تبعها من اغلاق شامل وتوقيف سلاسل الامداد، بالإضافة الى الانهيار الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية وتراجع الطلب الدولي عليه وكل هذا رجع سلبا على الاقتصاد الوطني بسبب التبعية لقطاع المحروقات.

المرحلة الثالثة مرحلة التعافي والإنعاش الاقتصادي (2021_2024):

ابتداء من سنة 2021 دخل الاقتصاد الجزائري الى مرحلة التعافي حيث ارتفع معدل النمو الى 3.5%، ثم بلغ سنة 2022 معدل 3.2% واستمر هذا الارتفاع الى ان بلغ سنة 2023 اعلى معدل بنسبة 4.1% ن قبل ان يستقر عند 3.8% سنة 2024. حيث يعود هذا الارتفاع في معدل النمو خلال هذه الفترة الى الانتعاش في الأسواق الطاقة العالمية وارتفاع أسعار النفط والغاز، مما ساهم في تعزيز الإيرادات العمومية وتحسين الوضع المالي للدولة، كما أسهمت الإصلاحات الاقتصادية الجديدة التي تبنتها الحكومة الجزائرية وعلى رأسها قانون الاستثمار الجديد، وتشجيع الاستثمار، وتنويع الاقتصادي من خلال دعم القطاعات خارج المحروقات.

ثانيا - مساهمة تجارة الخدمات في الميزان التجاري:

تكتسي تجارة الخدمات أهمية بالغة في الهياكل الاقتصادية الحديثة، حيث لم تعد تقتصر مساهمتها على دعم القطاعات الإنتاجية فحسب، بل أصبحت محركا أساسيا للتجارة الدولية ومؤشرا حيويا يعكس مدى تنوع الاقتصاد وتنافسيته.

الجدول رقم (11): تأثير قطاع الخدمات على الميزان التجاري خلال الفترة (2015-2024)

السنوات	الصادرات من الخدمات	الواردات من الخدمات	رصيد ميزان الخدمات
2015	3475	10904	-7524
2016	3434	10762	-7328
2017	3112	11125	-8014
2018	3267	11488	-8221
2019	3322	9589	-6267
2020	2959	7432	-4473
2021	3218	6891	-3674
2022	3533	7907	-4375
2023	3869	8246	-4376
2024	4226	9188	-4963

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2020 و2024: التطور الاقتصادي والنقدي، جوان 2025، الموقع الإلكتروني <https://www.bank-of-algeria.dz>، تاريخ الاطلاع 14 جوان 2026، ساعة الاطلاع 15:37.

يبين الجدول التالي تأثير تجارة الخدمات على ميزان المدفوعات خلال الفترة (2015_2024) حيث سجل هذا القطاع عجز مستمر طوال الفترة (2015_2024)، ظلت الواردات من الخدمات تفوق الصادرات بشكل واضح فقد تراوحت صادرات الخدمات بين 2959 مليون دولار سنة 20209 كأدنى قيمة و 4226 مليون دولار سنة 2024 كأعلى قيمة بينما ظلت الواردات مرتفعة نسبيا إذ بلغت 11488 مليون دولار سنة 2018 قبل ان تتخفف تدريجيا إلى 9188 مليون دولار سنة 2024.

ونتيجة لذلك سجل رصيد ميزان الخدمات عجز دائما، حيث بلغ 8221 مليون دولار سنة 2018 ثم انخفض تدريجيا 4963 مليون دولار سنة 2024 وهذا ما يعكس تحسن نسبي في أداء القطاع الخدمي في السنوات الأخيرة كما نلاحظ من خلال الجدول ان رصيد ميزان المدفوعات عرف هو الآخر عجزا في معظم السنوات إذ بلغ 27537 مليون دولار سنة 2015 ثم تراجع العجز تدريجيا ليصل الى 498 مليون دولار فقط سنة 2024 وهذا ما يدل على تحسن ملحوظ في وضعية ميزان المدفوعات رغم استمرار العجز في ميزان الخدمات.

تؤكد هذه النتائج ان تجارة الخدمات في الجزائر ما زالت تسجل أداء سلبيا يؤثر على التوازن المالي للقطاع. حيث يشير هذا العجز الى حاجة الخدمات المحلية الى رفع كفاءتها وتنافسيتها. كما يتوجب تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية لتطوير خدمات النقل واللوجستيات والسياحة، باعتبارها الركائز الأساسية لتقليص الاعتماد على الصادرات وترشيد الواردات.

ثالثا- مساهمة تجارة الخدمات على مسار النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015-2024):

من خلال الجدول رقم (10) وجدول رقم (11) نلاحظ ان تجارة الخدمات في الجزائر سجلت عجزا مستمرا في ميزان الخدمات خلال الفترة (2015_2024)، حيث فاقت واردات الخدمات صادراتها في جميع السنوات. حيث تراوحت صادرات الخدمات بين 2959 و 4226 مليون دولار، في حين بلغت الواردات مستويات أعلى تراوحت بين 6891 و 11488 مليون دولار، مما أدى الى تسجيل رصيد سلبي لميزان الخدمات طوال هذه الفترة، ويعكس هذا الوضع اعتماد الاقتصاد الجزائري على استيراد مختلف الخدمات، خاصة خدمات النقل والتأمين والخدمات التقنية، مقابل محدودية القدرة على تصدير الخدمات ذات القيمة المضافة.

وبمقارنة هذه المؤشرات بمعدلات النمو الاقتصادي الموجود في الجدول رقم (10)، يتبين ان استمرار العجز في تجارة الخدمات يحد من مساهمتها في دعم النمو الاقتصادي ، إذ يؤدي ارتفاع الواردات مقارنة بالصادرات الى استنزاف العملة الصعبة و تقليص القيمة المضافة ، كما يظهر بوضوح خلال سنة 2020 اين تم تسجيل تراجع كل من الصادرات و الواردات نتيجة تداعيات جائحة كوفيد -19، و سجل معدل نمو سالب قدر بـ (-5.1%) وهو أدنى حد وصل له النمو خلال سنوات فترة الدراسة ، و برغم من تحسن معدلات النمو خلال السنوات الأخيرة الا ان استمرار تفوق الواردات على الصادرات أبقى ميزان المدفوعات في حالة عجز ، مما يؤكد ان مساهمة تجارة الخدمات في النمو الاقتصادي محدودة ولم تحقق أثر إيجابي .

وعليه نستنتج ان هيمنة إيرادات الخدمات على صادراتها خلال فترة (2015_2024) كان لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهو ما يبرز ضرورة تعزيز تنافسية تجارة الخدمات وتنويع صادراتها من اجل تقليص العجز وتحويل تجارة الخدمات مصدر فعال لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الثالث: آفاق تعزيز دور تجارة الخدمات في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر

أثبتت تجارة الخدمات خلال السنوات الأخيرة مكانتها كأحدى المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، وذلك بفضل مساهمتها المتزايدة في الناتج المحلي الإجمالي واستيعابها لنسبة معتبرة من اليد العاملة. ومع التطورات التكنولوجية والاقتصادية المتسارعة، أصبح تعزيز دور تجارة الخدمات ضرورة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد الوطني. ويتطلب ذلك تبني سياسات فعالة تهدف إلى تطوير الخدمات الرقمية، والرفع من كفاءة الموارد البشرية، وتحسين مناخ الاستثمار بما يسمح بزيادة إنتاجية القطاع وتعزيز مساهمته في خلق القيمة المضافة وتحقيق النمو الاقتصادي.

1. تطوير البنية التحتية اللوجستية والتحول الرقمي:

- تطوير البنية التحتية اللوجستية: تعد البنية التحتية والخدمات اللوجستية من أهم الركائز الأساسية لتعزيز مساهمة تجارة الخدمات، إذ تقوم بدعم وتحسين كفاءة الأنشطة الخدمية وتسهيل تدفق المعلومات والأفراد والخدمات. ورغم المجهودات التي تقدمها الجزائر في تطوير شبكات النقل والاتصالات إلا أنها لازالت بحاجة إلى مواصلة الاستثمار في هذا المجال بما يواكب متطلبات الاقتصاد الحديث كما تبين في جدول رقم (05) الذي يمثل هيكل صادرات الخدمات خلال عامين آخرين 2023 و 2024 تزايد في قيمتهما، لذلك يعد تطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية شرطاً أساسياً لدعم الاستثمار وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

- التحول الرقمي للخدمات: أصبح التحول الرقمي من أهم العوامل المؤثرة في نمو تجارة الخدمات، حيث ساهمت التكنولوجيا الحديثة في تحسين جودة الخدمات وتسريع تقديمها وتقليل التكاليف التشغيلية. كما أن الاعتماد على الرقمنة في مجالات التجارة الإلكترونية والخدمات المصرفية والإدارة الإلكترونية أدى إلى رفع كفاءة الأداء الاقتصادي وتحسين تنافسية المؤسسات. إن الاقتصاد الرقمي أصبح ركيزة أساسية لتطوير الخدمات الحديثة وتعزيز مساهمتها في النمو الاقتصادي من خلال توسيع الأسواق وتحسين الإنتاجية¹.

وتعتبر الخدمات الرقمية مكون مهم في الفترات الحالية للتجارة الدولية، لأنها تعتبر محرك ناشئ للنمو الاقتصادي العالمي وحتى الوطني ونلاحظ هذا من خلال هيكل تجارة الخدمات الجزائرية خلال الفترة الأخيرة وخاصة بعد فترة جائحة كوفيد 19_ أن صادرات وواردات قطاع الاتصالات والتكنولوجيا عرفا ارتفاعاً سريعاً والآن

¹ الهادي بالعباد، الاقتصاد الرقمي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 12، 2021، ص 88.

هو يسير بخطى سريعة نحو اكتساب أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي، ولهذا تعتبر الخدمات الرقمية قوة جديدة لتعزيز تعافي التجارة العالمية والوطنية وقيادة نمو التجارة.

2. سياسة ترشيد الواردات الخدمية ودعم الاستثمار الأجنبي:

في إطار سعي الجزائر الى تعزيز تجارة الخدمات لدعم النمو الاقتصادي، تظهر مجموعة من السياسات ومن بين هذه السياسات، نجد سياسة ترشيد الواردات التي تلعب دور مهم لتخلي على التبعية والابتعاد عن استنزاف العملة الصعبة، كما نجد كذلك سياسة دعم الاستثمار الأجنبي التي تقوم بدورها من خلال جذب رؤوس الأموال وتحسين جودة الخدمات.

- **سياسة ترشيد الواردات الخدمية:** بالنسبة للاقتصاد الجزائري فان تحرير الواردات وحده لا يكفي لتحفيز الصادرات لذل يجب أولا اصلاح النظام الاقتصادي والانفتاح التدريجي على الأسواق العالمية، فهذين شرطين مهمين لا يمكن الاستغناء على أحد منهم من اجل تحقيق الاستقرار والنمو الديناميكي، ومن اجل رفع معدلات النمو يجب تحديد الميزة النسبية الذي يتمتع بيها الاقتصاد الجزائري.

- **سياسة دعم الاستثمار الأجنبي:** تعد سياسة دعم الاستثمار من الركائز الأساسية لتطوير تجارة الخدمات في الجزائر بحيث تهدف هذه السياسة الى جذب الاستثمارات الأجنبية وكذلك تشجيع الاستثمار المحلي في مختلف القطاعات والأنشطة الخدمية، وكل هذا ينتج من خلال توفير بيئة استثمارية مناسبة، تقديم حوافز ضريبية تطوير البنية التحتية اكتساب التكنولوجيا ونقل الخبرات من اجل تحسين جودة وكفاءة الخدمات ورفع قدرتها التنافسية، لرفع معدلات النمو الاقتصادي وكذلك المساهمة في تنويع مصادر الدخل الوطني. وعرفت الجزائر بموجب القانون 22-18 لسنة 2022 جملة من الإصلاحات الجوهرية التي مست الإطار القانوني للاستثمار، ومن بين أهدافه¹:

- تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية والقيمة المضافة؛

- تدعيم وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التصدير تعميم استعمال التكنولوجيا الحديثة؛

- إعطاء الأفضلية لتحويل التكنولوجيا وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة؛

¹ وزارة الصناعة، فرص الاستثمار في الجزائر، الموقع الإلكتروني <https://www.industrie.gov.dz>، تاريخ الاطلاع 16 جوان 2026، ساعة الاطلاع 03:33.

- تفعيل استحداث مناصب الشغل الدائمة وترقية كفاءات الموارد البشرية.

ومن بين الأنظمة التحفيزية التي جاء بها قانون الاستثمار الجديد في نظام القطاعات: الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص الخدمات المستوردة او المقتنية محليا التي تدخل مباشر حيز الإنجاز الاستثماري.

3. رفع جودة الخدمات:

يعد الإرتقاء بجودة الخدمات من أهم المتطلبات الأساسية لتعزيز القدرة التنافسية لتجارة الخدمات الجزائرية في الأسواق الدولية، إذ لم تعد المنافسة العالمية تعتمد على السعر فقط، وإنما أصبحت تركز بدرجة كبيرة على جودة الخدمة وكفاءتها ومدى توافقها مع المعايير الدولية. ويتطلب ذلك تبني أنظمة فعالة لإدارة الجودة، وتطبيق المواصفات والمعايير الدولية في مختلف الأنشطة الخدمية، مع الاستثمار في التكوين المستمر للموارد البشرية وتطوير مهاراتها التقنية والإدارية، كما يستوجب الأمر تحديث وسائل تقديم الخدمات من خلال توظيف الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة، بما يسهم في تحسين سرعة الإنجاز، ورفع مستوى الموثوقية، وتعزيز رضا العملاء. ومن شأن هذه الإجراءات أن تزيد من ثقة المتعاملين الأجانب في الخدمات الجزائرية، وتدعم قدرة المؤسسات الوطنية على النفاذ إلى الأسواق الخارجية، الأمر الذي ينعكس إيجابا على نمو صادرات الخدمات، وتعزيز مساهمة هذا القطاع في تنويع الاقتصاد الوطني ودعم النمو الاقتصادي المستدام.

4. تعزيز الاندماج في الاقتصاد الدولي:

يعد تعزيز اندماج الجزائر في الاقتصاد الدولي من الركائز الأساسية لتطوير تجارة الخدمات وزيادة مساهمتها في النمو الاقتصادي، وذلك من خلال توسيع انفتاحها على الأسواق الخارجية والاستفادة من الفرص التي تتيحها الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية. ويتطلب ذلك مواءمة التشريعات الوطنية مع القواعد والمعايير الدولية المنظمة لتجارة الخدمات، بما يعزز شفافية البيئة الاقتصادية ويزيد من ثقة المستثمرين والمتعاملين الدوليين. كما يقتضي الأمر تعزيز التعاون الاقتصادي مع مختلف الشركاء التجاريين، وتطوير الشراكات مع المؤسسات الأجنبية بما يسهم في نقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة. ومن جهة أخرى، فإن الانخراط الفعال في سلاسل القيمة العالمية، خاصة في الخدمات الرقمية واللوجستية والمالية، من شأنه أن يفتح آفاقا جديدة أمام المؤسسات الجزائرية لتوسيع نشاطها خارج الأسواق المحلية، وزيادة صادراتها من الخدمات، كما يسهم هذا الاندماج في تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل من النقد الأجنبي، وتقليل الاعتماد على صادرات المحروقات، بما يدعم تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة وقدرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية.

خلاصة الفصل

خلاصةً لما سبق، يتضح أن تجارة الخدمات في الجزائر خلال الفترة (2015-2024) عرفت تطوراً ملحوظاً من حيث حجم الأنشطة الخدمية وتنوعها، حيث برزت خدمات النقل والاتصالات والخدمات المالية والتجارية والسياحية كأحد المكونات المهمة للنشاط الاقتصادي. كما ظهرت المؤشرات الاقتصادية تاييد مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع حصته من التشغيل، مما يعكس تنامي دوره في خلق القيمة المضافة ودعم النشاط الاقتصادي. ورغم التحديات التي فرضتها التقلبات الاقتصادية العالمية وتداعيات جائحة كوفيد-19، تمكن القطاع من استعادة جزء من ديناميكيته بفضل التحول الرقمي، وتطوير البنية التحتية، وتحسن بيئة الأعمال.

كما تبين نتائج الدراسة أن تجارة الخدمات في الجزائر كان لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، وهو ما يدل على أن التطور الذي شهدته القطاع لم ينعكس بصورة إيجابية على معدلات النمو الاقتصادي. ويعزى ذلك إلى استمرار العجز في الميزان الخدمي، وضعف تنافسية الصادرات الخدمية، والاعتماد الكبير على استيراد الخدمات، إلى جانب محدودية مساهمة الخدمات ذات القيمة المضافة العالية في الاقتصاد الوطني، فضلاً عن استمرار هيمنة قطاع المحروقات على هيكل الاقتصاد الجزائري.

وبناءً على ذلك، فإن تعزيز مساهمة تجارة الخدمات في تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب تبني سياسات اقتصادية أكثر فعالية، تركز على تطوير الخدمات الحديثة، وتحقيق جودة الخدمات المحلية، وتعزيز تنافسية الصادرات الخدمية، وتشجيع الاستثمار في الأنشطة الخدمية، وتنمية الموارد البشرية، بما يساهم في تحويل قطاع الخدمات إلى قطاع قادر على دعم النمو الاقتصادي المستدام وتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

خاتمة

في ظل التحولات التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية تظهر أهمية تجارة الخدمات كأحد روافد النمو الاقتصادي وكذلك تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات خاصة بالنسبة للدول النامية التي تعمل على تنويع صادراتها وتقليص التبعية للمورد الوحيد، ومن هذا المنطلق تزداد الحاجة الى تطوير هيكلية تجارة الخدمات ورفع مستوى تنافسيتها من خلال تعزيز الصادرات الخدمية وترشيد الواردات بما يسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار تبرز أهمية دراسة واقع تجارة الخدمات في الجزائر ومدى مساهمتها في دعم النمو الاقتصادي باعتبارها قطاعا واعد يمكن ان يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، واستقطاب الاستثمارات وخلق مناصب شغل بما يدعم جهود الاقتصاد الوطني الى الزامية تنويع اقتصادها وتقليص الاعتماد على قطاع المحروقات.

1. نتائج الدراسة:

وقد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج ومن بينها:

- أصبحت تجارة الخدمات عنصر أساسي في الاقتصاد العالمي نتيجة دورها المتزايد في خلق القيمة المضافة؛
- وجود علاقة إيجابية طردية بين تجارة الخدمات والنمو الاقتصادي، من خلال مساهمة الخدمات في رفع الإنتاجية وتحسين كفاءة استخدام الموارد؛
- تطور الاقتصاد الجزائري خلال الفترات الأخيرة خاصة في القطاع الخدمات (النقل، الاتصالات، السياحة) وهذا راجع الى تطور الالكتروني والتحول الرقمي الذي ساهم بشكل كبير في تطوير هيكلية قطاع الخدمات؛
- توجه الاقتصاد الجزائري نحو زيادة مساهمة الخدمات من خلال تنويع الصادرات يعد خيار استراتيجي لتقليص التبعية في قطاع المحروقات وتحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة؛
- تبين ان مساهمة الصادرات الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي الوطني لا تزال دون المستوى المطلوب، الامر الذي يستدعي تعزيز التنافسية الخدمية في الأسواق الدولية وتحسين كفاءة الصادرات الخدمية الجزائرية؛
- إن توجه الاقتصاد الجزائري نحو تطوير الخدمات الرقمية يعد خطوة محورية للنهوض بتجارة الخدمات، مما يساهم بشكل فعال في تعزيز اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي.

2. اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية التي تؤكد على وجود علاقة إيجابية طردية بين تجارة الخدمات ومؤشرات النمو الاقتصادي من الناحية النظرية، إلا أن إسقاطها على واقع الاقتصاد الوطني يظهر عدم قبولها هذا راجع لهيكل الاقتصاد الجزائري المعتمد فرغم الأثر الإيجابي المحتمل لقطاع الخدمات، إلا أن الأداء الفعلي لتجارة الخدمات (الصادرات، الواردات) يظل محدود ويعود هذا القصور الهيكلي مباشرة بالتبعية المطلقة لاستيراد الخدمات و استنزاف العملة الصعبة مقابل تصدير محدود للخدمات ، مما يؤدي الى محدودية مساهمة تجارة الخدمات في دعم النمو الاقتصادي.

- الفرضية الفرعية الأولى التي تفترض ان قطاع الخدمات يساهم بشكل كبير في خلق قيمة المضافة و زيادة النمو الاقتصادي تتأكد صحة هذه الفرضية بناءا على التحليل الاحصائي للفترة (2015-2024) تبين ان قطاع الخدمات يسجل معدلات نمو إيجابية مستمرة ويساهم بحصة متوازنة في ناتج المحلي الإجمالي و تحقيق القيمة المضافة.

- الفرضية الثانية التي تقوم على فرضية ان تجارة الخدمات في الجزائر تتركز على صادرات محدودة مقابل تبعية في الواردات الخدمية وهذه الفرضية صحيحة الى حد كبير في الاقتصاد الوطني فالجزائر تعاني تاريخيا من عجز هيكلي في ميزان الخدمات بسبب التبعية للخارج في خدمات النقل اللوجستية والخدمات التقنية المرتبة بقطاع المحروقات، في حين ان صادراتها الخدمية محدودة. الفرضية الفرعية الثالثة التي تقوم على ان حركة تجارة الخدمات تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي بشكل إيجابي من خلال الفصل التطبيقي والدراسة الإحصائية لمساهمة تجارة الخدمات في النمو الاقتصادي يتبين عدم وجود أثر إيجابي لهذا يتم رفض هذه الفرضية بسبب العجز المستمر في حركة تجارة الخدمات لاعتماد الجزائر بشكل كبير على الواردات ومحدودية الصادرات.

3. التوصيات:

ومن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لهذا الموضوع توصلنا لجملة من التوصيات من بينها:

- إصلاح وتطوير قطاع النقل والخدمات اللوجستية: ضرورة تطوير الموانئ وتوسيع الاستثمارات لتحسين كفاءة الخدمات المينائية ورقمنتها لتسريع عمليات الشحن والتفريغ مما يساهم في خفض تكاليف الخدمات اللوجستية؛
- دعم التحول الرقمي وتصدير الخدمات التكنولوجية: تشجيع الشركات الناشئة من خلال تسهيلات البنكية والإعفاءات الضريبية من أجل تطوير خدمات رقمية محليا وإمكانية تصديرها إقليميا وعالميا، توطن الخدمات التقنية والهندسية من خلال دعم الكفاءات الهندسية المحلية وتأسيس شركات لنقل التكنولوجيا؛

- تحسين تنافسية قطاع السياحة والخدمات الأخرى: من خلال ترقية خدمات السياحة والفندقة عن طريق تسهيل إجراءات منح التأشيرات لرفع مساهمة السياحة الدولية في ميزان المدفوعات كصادرات خدمية حقيقية اكتساب العملة الصعبة؛

- تسريع وتيرة إصلاح الخدمات المصرفية وعصرنة وسائل الدفع الالكتروني لدعم تجارة الخدمات عبر الحدود.

4. آفاق الدراسة:

- أثر الاستثمار في قطاع النقل البحري على ميزان المدفوعات - دراسة حالة في الجزائر؛

- دور الخدمات الرقمية في دعم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؛

- أثر تحرير تجارة الخدمات على ميزان مدفوعات الدول النامية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. إبراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي من منظور الاقتصاد الإسلامي والأنظمة الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.
2. أحمد جمال الجسار، أثر الاستثمار في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.
3. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقاً لاتفاقية الجات في مجال الخدمات (GATS)، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007.
4. سامي أحمد مراد، دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية (الجاتس) في رفع كفاءة أداء الخدمات المصرفية، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف للنشر والتوزيع، مصر، 2005.
5. سلطان النصراني وآخرون، القطاع السياحي والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.
6. سليمة رقيبة، تحرير الخدمات والمنظمة العالمية للتجارة، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.
7. قاسم نايف علوان المحياوي، إدارة الجودة في الخدمات، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
8. محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، 2009.
9. هاني حامد الضمور، تسويق الخدمات، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

أ. الأطروحات:

1. توفيق عداوي، تحرير تجارة الخدمات وانعكاساته على الخدمات المصرفية والمالية في بعض الدول العربية- دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص مالية ونقد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، الجزائر، 2020- 2021.

2. جمال الدين صادقي، محددات النمو الاقتصادي وعلاقتها بتحولات التنمية المستدامة- حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجريبية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2023-2024.
3. سفيان غواس، الخدمات العربية البينية كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، 2022-2023.
4. محمد العباسي، برامج التنمية الاقتصادية وآثارها على الجنوب الكبير - دراسة ولاية إيليزي (2001-2019)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019-2020.
5. وهيبه شحات، النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والآفاق: دراسة قياسية للفترة 1990-2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص إقتصاد كلي مطبق، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021-2022.

ب. الرسائل:

1. آسيا بن عمر، تسويق الخدمات ودورها في تعزيز الميزة التنافسية للمصارف الجزائرية- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة الوادي)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.
2. حميدة رابح، استراتيجيات وتجارب دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة- دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر والتجربة الصينية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010-2011.

المجلات:

1. بوزيد بن بارة، عبد القادر دنوبيات، أثر الإنفاق العام الصحي على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل خلال الفترة (2001-2019)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، 2022.
2. زكرياء مسعودي، خليفة عزي، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج FMOLS و ECM - دراسة قياسية للفترة (1980-2017)، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 07، ديسمبر 2019.

3. عبد القادر براينيس، هادية كبير، خصائص الخدمات وأثرها على سلوك المستعملين، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 06، جانفي 2014.
4. نجيب شربال، طلال زغبة، الآثار المتوقعة لتحرير خدمات السياحة على الاقتصاد الجزائري - دراسة استشرافية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 01، 2019.
5. الهادي بالعابد، الاقتصاد الرقمي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 12، 2021.
6. الهوارية حمليل، محمد بزارية، دور تحسين الخدمات وتنويعها على تطور سوق التأمين الجزائري في ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات (الجاتس)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 2، 2024.

التقارير:

1. الاتحاد الدولي للاتصالات، بيان رؤية الاتحاد الدولي للاتصالات وتغير المناخ، تقرير تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم، جنيف، سويسرا.
2. محمد إسماعيل وآخرون، مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية، العدد 106، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2020.
3. منظمة التجارة العالمية، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)، جنيف، 1995.

المحاضرات:

1. إحسان بن علي، مدخل الخدمات، مطبوعة موجهة لطلبة لسنة أولى ماستر، تخصص تسويق مصرفي، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2021-2022.

ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:

1. World Trade Organization, **Trade in Services for Development: Fostering Sustainable Growth and Economic Diversification**, World Trade Organization, Geneva, Switzerland, 2023.

ثالثا - مراجع الأنترنت:

1. CFI, CAGR A measure of an investment's annual growth rate over time, <https://corporatefinanceinstitute.com/resources/valuation/what-is-cagr/?utm>, 06 juillet 2026, 01:33.
2. Ministère du commerce et Direction Générale des Douanes, <https://www.douane.gov.dz>.
3. NationStat, Algérie Services, valeur ajoutée, <https://nationstat.com/es/country/algeria/services-value-added-current-us?utm>, 6 juin 2026, 00:45.

4. بنك الجزائر النشرات الإحصائية السنوية والفصلية، الموقع الإلكتروني <https://bank-of-algeria.dz/?hl=fr>.
5. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2020 و 2024: التطور الاقتصادي والنقدي، جوان 2025، الموقع الإلكتروني <https://www.bank-of-algeria.dz>.
6. البنك الدولي، الموقع الإلكتروني <https://data.worldbank.org>.
7. وزارة الصناعة، فرص الاستثمار في الجزائر، الموقع الإلكتروني <https://www.industrie.gov.dz>.